الجمهوريّة العربيّة السوريّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال
قسم الإدارة المالية والمصرفية

أثر الكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي للمصارف السوريّة الخاصّة في ظل عقوبات قيصر – الدور المعدّل لمجلس الإدارة

The Impact of Operational Efficiency on The Financial Performance of Syrian Private Banks Through Caesar Sanctions –The Moderating Role of Board of Directors

رسالة أعدّت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص: إدارة مالية ومصرفية

إعداد الطالب

الحسن تامر

إشراف

أ.م. د منال الموصلي

العام الدراسي: 2025 – 2026

((لا يعبّر هذا العمل إلاّ عن وجهة نظر معدّه، ولا يتحمل المعهد أيّة مسؤولية جراء هذا العمل))

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الكفاءة التشغيليّة مقاسةً باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA – نموذج العائد المتغير على الحجم VRS ووفق التوجه المدخلي– في الأداء المالي للمصارف السوريّة التقليديّة الخاصّة، معبّراً عنه بمؤشر القيمة السوقية Tobin's Q خلال الفترة 2015–2024، وهي فترة تخلّلها بدء تطبيق عقوبات قيصر اعتباراً من العام 2020. كما هدفت إلى اختبار الدور المعدِّل لمجلس الإدارة في العلاقة بين الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي، من خلال بناء مؤشر مركّب لخصائص المجلس يتضمّن خمس سمات رئيسية.

اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية الزمنية Panel Data لعشرة مصارف خاصة، حيث تمّ تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بعد التأكّد من ملاءمته منهجياً للتعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخدام نموذج العزوم المعمّمة (المرجّحة) GMM كاختبار متانة للتحقّق من صحة النتائج، كما تمّ تقدير نموذج تفاعل ثنائي بين الكفاءة التشغيليّة وعقوبات قيصر لاختبار أثر الكفاءة التشغيليّة خلال فترة العقوبات، ولاختبار الدور المعدِّل لمجلس الإدارة في ظلّ العقوبات تم تقدير نموذج تفاعل ثلاثي.

أظهرت النتائج أنّ الكفاءة التشغيليّة لم يكن لها أثر معنوي في الأداء المالي عند تقدير النموذج بشكل عام خلال فترة الدراسة، وهو ما أكدته نتائج كلّ من نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج GMM، إلاّ أنّ تقسيم فترة الدراسة (قبل وبعد 2020) من خلال إدخال متغير التفاعل بين الكفاءة التشغيليّة وعقوبات قيصر كشف عن تغيّر جوهري في العلاقة بعد عام 2020، حيث كان أثر الكفاءة التشغيليّة سلبياً ومعنويّاً قبل العقوبات، ولاحقاً أصبح موجباً ومعنويّاً، الأمر الّذي يدّل على محورية هذا الدور خلال الأزمات.

كما تبيّن بأنّ مجالس الإدارة تلعب دوراً معدّلاً مهمّاً في العلاقة بين الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي تحت تأثير العقوبات، حيث أنّها قبل العام 2020 كانت تؤثر سلباً فيما يتعلق بأثر الكفاءة موضوع الدراسة، في حين أنّه بعد العقوبات أصبح الأثر موجباً ومعنوياً، مما يدل على أنّ الحوكمة الجيدة وتمتع المجالس بخصائص مميزة تمثل عنصر حماية وتعزيز للقيمة السوقية خلال الفترات الصعبة.

اتفقت النماذج المعتمدة ضـــمن هذه الدراســـة على أنّ لعقوبات قيصـــر أثرًا ســـلبياً ومعنوياً في الأداء المـالي، عكس معيـار التقرير المـالي IFRS9 الّـذي تبيّن أثره الموجـب والمعنوي في الأداء المـالي. واختُتمت الدراسـة بمجموعة من التوصـيات أهمّها ضـرورة اعتماد الجهات الإشـرافية لمؤشـرات خاصـة بالكفاءة التشـغيليّة والأداء المالي تتجاوز تلك التقليدية، واعتماد مؤشـر على المسـتوى الوطني للحوكمة عموماً ومجلس الإدارة خصوصاً، والنظر في إطار وطني مصرفي لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة التشغيليّة، الأداء المالي، عقوبات قيصر، مجلس الإدارة

Abstract:

This study aimed to examine the impact of operational efficiency- measured using the Data Envelopment Analysis (DEA) method, specifically the Variable Returns to Scale (VRS) model under an input-oriented approach- on the financial performance of traditional private Syrian banks, as expressed by the market-based measure Tobin's Q, over the period 2015–2024. This timeframe notably encompasses the onset of the Caesar Sanctions, which took effect from the year 2020. The study further sought to examine the moderating role of the board of directors in the relationship between operational efficiency and financial performance by constructing a composite index of board characteristics, comprising five key attributes.

The study employed panel data from ten private banks. A random-effects model was estimated after methodologically confirming its suitability for representing the relationships among the study variables. and the Generalized Method of Moments (GMM) was used as a robustness check to validate the results Additionally, a two-way interaction model was estimated between operational efficiency and the Caesar Sanctions to test the impact of operational efficiency during the sanctions period, along with a three-way interaction model to test the moderating role of the board of directors under the sanctions.

The results revealed that operational efficiency did not have a statistically significant effect on financial performance when the model was estimated for the entire study period, which confirmed by both the random-effects and GMM models. However, segmenting the study period (pre- and post-2020) by introducing an interaction term between operational efficiency and the Caesar Sanctions uncovered a fundamental shift in the relationship after 2020. Specifically, the effect of operational efficiency was negative and significant before the sanctions, yet became positive and significant thereafter, underscoring the pivotal role of efficiency during times of crisis.

Moreover, the findings indicated that boards of directors play a significant moderating role in the relationship between operational efficiency and financial performance under the impact of sanctions. Before 2020, their interaction with efficiency negatively affected performance; however, post-sanctions, this effect turned positive and significant. This suggests that robust governance and

boards possessing distinctive characteristics serve as a safeguarding and value-enhancing element during difficult and high-pressure periods.

The models employed in this study uniformly demonstrated that the Caesar Sanctions had a negative and significant impact on financial performance, in contrast to the IFRS 9 financial reporting standard, which exhibited a positive and significant effect. The study concluded with several key recommendations, notably: that supervisory authorities adopt specialized indicators for operational efficiency and financial performance that go beyond traditional metrics, establish a national-level index for governance in general and for boards of directors in particular, and consider developing a national banking framework to confront potential future crises.

Keywords: Operational Efficiency, Financial Performance, Caesar Act Sanctions, Board of Directors

الإهداء :

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه،

إلى رفيقة الدرب ومصادر الفرح والبهجة

زوجتي وأولادي (الليث – ليا – يائيل)

إلى وطني الحبيب

دمت لنا فخراً وعزاً

الشكر والتقدير

لا تسع الكلمات شكر من كان له الفضل الأكبر في إتمام هذه المرحلة، فكانت خير موجّه ومشرفٍ

وركناً أساساً في هذا النجاح

الدكتورة منال الموصلي

لكِ كلّ التقدير والاحترام

ولأعضاء لجنة الحكم الموقرة الدكتور ياسر كفا والدكتور أحمد صهيوني

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
فرضيات الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
مجتمع وعينة الدراسة	4
متغيرات الدراسة	5
منهج الدراسة	6
مصادر جمع البيانات	6
الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية	7
تمهيد	7
المبحث الأول: الكفاءة التشغيليّة	8
مفهوم الكفاءة التشغيليّة ومكوناتها	8
قياس الكفاءة التشغيليّة	10
نموذج مغلف البيانات	15
المبحث الثاني: الأداء المالي	21
مفهوم الأداء المالي	21
قياس الأداء المالي	22

المبحث الثالث: قانون قيصر	27
المبحث الرابع: مراجعة الأدبيات التطبيقية	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	45
المقدمة	45
المبحث الأول: عينة ومتغيرات الدراسة	46
لمحة عن المصارف عينة الدراسة.	46
متغيرات الدراسة.	48
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	53
التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	53
اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة	55
اختبار ارتباط الوحدات المقطعية	56
اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات	57
اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	58
النتائج والتوصيات	70

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	ملخص عن الدراسات السابقة الّتي استندت عليها الدراسة مرتبة من الأقدم للأحدث	40
2	البنوك عينة الدراسة ومؤشري الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي لعامي 2023–2024	47
3	متغيرات الدراسة، رموزها وعينة من الدراسات السابقة الّتي اعتمدتها أو أسلوب احتسابها	48
4	قيم VRS للمصارف عينة الدراسة مع وصف إحصائي بسيط	50
5	قيم TOBIN Q للمصارف عينة الدراسة مع وصف إحصائي بسيط	51
6	التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	53
7	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	55
8	قيم R^2 مع القيم المقابلة لاختبارVIF وذلك للمتغيرات المستقلة غير الوهمية	56
9	نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لعينة الدراسة	57
10	نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدامCIPS	58
11	نتيجة اختبار LM للتأثيرات العشوائية	59
12	نتائج اختبار Hausman للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية	60
13	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	61
14	نتائج تقدير النموذج التفاعلي CAESAR ,VRS	62
15	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للفترة من 2015 - 2019	63
16	نتائج تقدير نموذج العزوم المعمّمة (المرجّحة) GMM	64
17	مقارنة نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج GMM	65
18	نتائج تقدير النموذج التفاعلي BOARD, CAESAR,VRS	66

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

1- المقدّمة:

مع التقدّم غير المسبوق في عالم المال والأعمال والتزايد المستمر في عدد ونوعية المؤسسات المالية غير المصرفية الّتي تتداخل أنشطتها مع أنشطة المصارف، وتوفر بدائل استثمارية متاحة أمام أي مستثمر أو راغب بالادخار، فضلاً عن أزمات مالية إقليمية ودولية مختلفة الأسباب، ألقت بثقلها على العمل المصرفي، أصبح الدور الوسيط للمصارف –كقناة لتمرير الأموال بين مودع ومقترض– معرضاً بشكل مستمر لانتكاسة غير معروفة النتائج، الأمر الّذي يقتضي – في معرض عملية التقييم والبحث بهذا الخصوص– بذل الجهد لتحديد مؤشرات القوة لدى القطاع المصرفي ومكوناته وتعزيزها وتدارك أي نقاط ضعف أو آليات عمل قد تقوّض سلامته واستقراره، دون إهمال أثر المتغيرات خارج إطار القطاع سواءً المحلية منها أو العالمية.

تعبّر الكفاءة التشغيليّة عن قدرة المنظمة على تقليل الهدر في الوقت والجهد والمواد قدر الإمكان مع الاستمرار في إنتاج خدمة أو منتج عالي الجودة، ويعبّر عنها كنسبة بين المخرجات الّتي تنتجها المنظمة والمدخلات المطلوبة للإنتاج، في حين يعتبر الأداء المالي أحد وسائل التعرف على الوضع القائم في المصرف خلال فترة زمنية معينة.

في الجمهوريّة العربيّة السوريّة يتضمن القطاع المصرفي /11/ مصرفاً تقليدياً خاصاً تأثرت خلال الفترة الّتي سبقت وتلت العام /2011/ بسلسلة عقوبات تمّ فرضها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كان آخرها " قانون قيصر"[1]، وبالتالي، إنّ دراسة أثر الكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي للقطاع المصرفي في ظل وجود عقوبات ضيّقت الخناق عليه وأثرت على الاستقرار المالي والاقتصادي في سورية، تجعل من الممكن إلقاء الضوء على مواطن القوة والضعف لدى تلك المصارف خصوصاً في حال تضمنت الدراسة مؤشراً مركباً يشتمل على عدد من خصائص مجلس الإدارة والّتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في إمكانية المصرف في أداء مهامه.

[1] تم إلغاؤه في نهاية العام 2025

2- مشكلة الدراسة:

تعرّض القطاع المصرفي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة منذ تأسيسه لصدمات متلاحقة، لعلّ آخرها وأبرزها عقوبات قيصر الّتي فرضتها الولايات المتحدة على سورية، والّتي أدّت إلى عزلة مالية ومصرفية غير مسبوقة. تبرز الكفاءة التشغيليّة للقطاع المصرفي كعامل رئيسي في تعزيز قدرته على مواجهة الأزمات والمحافظة على استقراره وربحيته، دون إغفال الدور المحوري لمجلس إدارة تلك المصارف في هذا الإطار. وبالتالي فإنّ محاولة صياغة نموذج ضمن هذا التوجه قد تسهم في تكوين صورة منطقية عن واقع الحال.

اختلفت نتائج الدراسات الّتي قامت بدراسة أثر الكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي للمصارف حتى عند استخدام ذات المقاييس في التعبير عن متغير (الكفاءة التشغيليّة)، حيث توصلت عدد من الدراسات الّتي استخدمت المؤشرات التقليدية في حساب الكفاءة التشغيليّة (مثل المصاريف التشغيليّة/الدخل التشغيلي أو نسبة التكلفة إلى الدخل) إلى نتائج متباينة بخصوص أثرها في الأداء، حيث خلص (Neves et al.،2020)، (Dsouza et al.، 2022) و(Wahyuni & Umam،2023) أنّ للكفاءة التشغيليّة أثر سلبي ومعنوي في الربحية، في حين خلص (الشعار& وزملاؤه ،2022) بأنّ لها أثر موجب ومعنوي في ربحية المصارف التقليدية، وسلبي معنوي في ربحية المصارف الإسلامية متّفقاً مع (موصلي & صالحاني، 2024) بخصوص أثرها في ربحية المصارف الإسلامية في حين توصّل (Mehzabin et al.،2023)، (Dinka & Asfaw، 2025) أنّ لها أثر موجب معنوي في ربحية المصارف.

وحتى عند استخدام تحليل مغلف البيانات DEA للتعبير عن الكفاءة التشغيليّة، يستمر تناقض النتائج حيث بيّنت (Nawary et al.، 2023)، (Mateev et al.،2024)، (Mateev et al.،2025)، (Garrab & Yahyaoui،2025) و(Misra & Sahoo،2026) أنّ للكفاءة أثراً موجباً، بينما أظهر (Mirzaei et al.، 2024) أنّ لها أثر غير معنوي واختلفت النتائج حسب نوع الكفاءة عند (Aranda & Wardani ،2024).

وبخصـــوص مجلس إدارة المصـــرف يرى (El-Chaarani et al.،2022) وجود أثر موجب معنوي لاستقلالية المجلس ونسبة الملكية الداخلية والخارجية في الأداء مقاساً بـ Tobin's Q وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصـائية لنسـبة النسـاء وحجم المجلس في الأداء المالي، يؤيده (Abiad et al. , 2025) فيما يخص اســـتقلالية المجلس، ومخالفاً له فيما يخص حجم المجلس الّذي تبيّن بأنّ له أثر موجب معنوي في الأداء المالي. ويبقى موضـوع العقوبات وأثرها في إطار القطاع المصـرفي السـوري مقتصـراً على حدّ علم الباحث على مقالات نظرية تناولت الإطار القانوني ونطاق تطبيق تلك العقوبات دون النظر في معنوية هذا الأثر بشكل إحصـائي باستثناء (Laham et al.،2023) الّتي خلصـت إلى أنّ العقوبات المفروضـة أدّت إلى توجه المصـارف نحو المنتجات عالية المخاطر دون أن تتناول الأثر في الأداء المالي.

ممّا ذكر أعلاه، يتّضـــح اختلاف نتائج الدراســـات حول أثر الكفاءة التشـــغيليّة في الأداء المالي للمصـارف، كما أنّ أغلب الدراسات ركزت على النسب المحاسبية التقليدية في حساب كل من الكفاءة والأداء المالي، وعلى حدّ علم الباحث لم تتضمن أي من الدراسات المحلية اختبار أثر عقوبات قيصر في الأداء المالي أو تكوين مؤشر مركب ذو صلة بمجلس إدارة المصارف.

وعليه فإنّ مشكلة البحث تتلخص بما يلي:

1- هل تؤثر الكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السـوريّة التقليديّة الخاصّـة في ظل عقوبات قيصر؟

2- هل لمجلس الإدارة دور معدّل في أثر الكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السـوريّة التقليديّة الخاصّة في ظل عقوبات قيصر؟

3- فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث ونتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة فرضيات البحث وفق الآتي:

1- يوجد أثر معنوي للكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السـوريّة التقليديّة الخاصّـة في ظل عقوبات قيصر.

2- يوجد أثر معنوي لمجلس الإدارة في تعديل أثر الكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السوريّة التقليديّة الخاصّة في ظل عقوبات قيصر.

4- أهمية الدراسة:

1- الأهميّة العلمية:

يمثّل هذا البحث قيمة مضـافة متواضـعة تضـاف إلى الأدبيات المرتبطة بمفهومي الكفاءة التشـغيليّة والأداء المالي للمصـرف من خلال مراجعة منهجية للمفهومين، إضـافةً لإحاطة موجزة بالعقوبات المفروضة على الجمهوريّة العربيّة السوريّة منذ العام 2011 وبالأخص عقوبات قيصر.

2- الأهميّة العملية:

يمكن أن تساعد هذه الدراسة المعنيين في المصارف المدروسة والجهات الإشرافية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية تحليل وتقييم، قد تسـاعد في الإحاطة ببعض عوامل القوة أو مواطن الضـعف لدى المصارف المعنية كأحد العوامل الداعمة لعملية تقييم أكثر شمولية للواقع المصرفي محليّاً.

5- أهداف الدراسة:

1- اختبار أثر الكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السـوريّة التقليديّة الخاصّـة في ظل عقوبات قيصر.

2- اختبار دور مجلس الإدارة في تعديل أثر الكفاءة التشـغيليّة في الأداء المالي للمصـارف السـوريّة التقليديّة الخاصّة في ظل عقوبات قيصر.

6- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسـة من (15) مصـرفاً خاصـاً عاملاً في الجمهوريّة العربيّة السـوريّة. وفي ضـوء أهداف الدراسة، تم استبعاد المصارف الإسلامية البالغ عددها (4) في البداية، لضمان تجانس العينة من حيث طبيعة العمليات المصرفية، ولاحقاً تم استبعاد بنك سورية والخليج بسبب عدم توفر البيانات الخاصّـة به عن العام /2024/ عند البدء بإعداد الدراسـة، وبذلك اقتصـرت العينة على المصـارف التقليدية الخاصّة الباقية وعددها (10) مصارف.

7- متغيرات الدراسة:

أ- **المتغير التابع** TOBINQ وتم حسابه بموجب العلاقة التالية:

(القيمة السوقيّة لحقوق الملكية + القيمة الدفترية للالتزامات) / القيمة الدفترية للأصول

حيث أنّ القيمة السوقيّة لحقوق الملكية = عدد الأسهم المكتتب بها * سعر السهم السوقي

ب-**المتغيرات المستقلة:**

- **الكفاءة التشغيليّة VRS:** تم احتسابه باستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA -المنهج الوسيط، ووفق التوجه المدخلي وباستخدام مدخلين (Inputs) هما المصاريف التشغيليّة وودائع العملاء، ومخرجين (Outputs) هما الدخل التشغيلي[2] وصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلف)، مع مراعاة بند (مصروف / استرداد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) فيما يخص المصاريف التشغيليّة والدخل التشغيلي حيث تم إدخال قيم المدخلات والمخرجات لمعالجتها باستخدام برنامج DEAP V 2.1 بواجهة WIN4DEAP2 للحصول على النتائج، وللتحقق تم اللجوء للغة البرمجة R4.5.2 حيث تبيّن تطابق النتائج.
- **عقوبات قيصر Caesar**: متغير وهمي يأخذ القيمة /1/ للأعوام 2020 وما بعد حيث أنّ هذه العقوبات تم إقرارها في شهر كانون الأول 2019 ودخلت حيز التنفيذ في شهر حزيران 2020، فبالتالي تم افتراض بدء أثرها اعتباراً من بداية عام 2020.

ت-**المتغيرات الضابطة:**

- حجم المصرف SIZE: اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول.
- معيار التقرير المالي الدولي IFRS9: متغير وهمي يأخذ القيمة /1/ للأعوام 2018 وما بعدها.

ث- **المتغير المعدّل BOARD:** مؤشر مركب يتضمن خمس خصائص متعلقة بمجلس الإدارة هي (عدد أعضاء المجلس – نسبة النساء – نسبة غير السوريين – عدد الاجتماعات خلال العام – نسبة ملكية الأعضاء) حيث تمّ إعطاء كافة الخصائص الوزن النسبي نفسه دون ترجيح تماشياً مع

[2] بعد استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

(Gulati et al.، 2019)، ونظراً لاختلاف أسـلوب قياس تلك الخصـائص، حيث يعبّر عن بعضها بصورة عددية (الاجتماعات – عدد الأعضاء– الأجانب – النساء)، وبشكل نسبة للأخرى (نسـبة الملكية)، فقد تم تحويل القيم الخام لتلك الخصـائص إلى قيم معيارية Z-score لضـمان قابلية دمجها في مؤشـر مركّب واحد دون انحياز متغير على حسـاب آخر، ولاحقاً تم حسـاب المتوسط الحسابي لتلك القيم المعيارية ولكل مشاهدة على حدة (المشاهدة هي القيم المعيارية لتلك الخصائص لكل مصرف بالعام ذاته).

8- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توصيف مفاهيم الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي، إضافةً لبعض الجوانب المتعلقة بقانون قيصـر، والمنهج التحليلي لدراسـة أثر عدد من المتغيرات من ضـمنها الكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي للمصارف عينة البحث، وتم استخدام نماذج البيانات الطولية Panel Data لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج.

9- مصادر جمع البيانات:

تمّ جمع البيانات من التقارير والإفصاحات والبيانات المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسـواق المالية https://scfms.sy للأعوام من /2015/ وحتى العام /2024/ ضمناً وذلك استجابةً لمتطلبات تحليل (أسلوب) مغلف البيانات DEA بعدم وجود قيم سالبة للمدخلات والمخرجات اللازمة لعملية احتسـاب الكفاءة، حيث تضـمّنت السـنوات ما قبل 2015 قيماً سالبة حالت دون تضمين الأعوام من /2011/ وحتى /2014/ ضمن الدراسة الحالية.

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

يرتبط نجاح أي مؤسسة (مصرفية أو غير مصرفية) بكفاءتها في إدارة مواردها، بالشكل الّذي يتيح تقديم أفضل خدمة أو منتج حيث تعتبر عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة ركيزة أساسية لاستمرار تلك المؤسسة، والحفاظ على ربحيتها وتعزيز قدرتها التنافسية وقيمتها السوقية دون إغفال المتغيرات الأخرى الخارجية منها والداخلية، حيث أنّ قابلية عمل أي مؤسسة ضمن اقتصاد تملؤه الأزمات تقتضي أسلوب إدارة ملائم، يشتمل على خصائص نوعية لأفرادها تساهم مجتمعة في مواجهة تلك التحديات.

يهدف هذا الفصل إلى بيان عدة مفاهيم مرتبطة بالدراسة كالكفاءة التشغيليّة وأساليب قياسها مع التركيز على نموذج مغلف البيانات كونه الأسلوب المعتمد لقياسها في إطار هذا البحث، والأداء المالي وطرق قياسه بالأخص مقياس Tobin's Q لذات السبب، وقانون قيصر ونطاق تطبيقه وأخيراً سيتم إجراء مراجعة للأدبيات التطبيقية السابقة الّتي تناولت مواضيع مقاربة لهذه الدراسة.

وبالتالي ينقسم هذا الفصل لأربعة مباحث:

المبحث الأول: الكفاءة التشغيليّة.

المبحث الثاني: الأداء المالي.

المبحث الثالث: عقوبات قيصر.

المبحث الرابع: مراجعة الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الكفاءة التشغيليّة

1- مفهوم الكفاءة التشغيليّة ومكوناتها:

يرتبط مصطلح الكفاءة بالمشكلة الاقتصادية الأساسية المتعلقة بندرة الموارد وتمثل مقياساً لعقلانية استخدام الموارد بالشكل الأمثل بما يضمن تحقيق مستويات من المخرجات/ الخدمات تعكس تلك العقلانية.

وإنّ مفهوم الكفاءة لا يختلف في المؤسسات المصرفية عما هو في المؤسسات الاقتصادية (العربي,2021,ص22)

عرفت دراسة (الداوي،2009-2010، ص 220-221) مصطلح الكفاءة التشغيليّة بأنّه "عمل الأشياء بطريقة صحيحة" وبأنّ جوهرها يتمثل في تعظيم الناتج وتخفيض التكاليف.

وعرفتها دراسة (Othman et al.، 2016 ص 911) بأنّها مقياس لإمكانية المصرف لتعظيم المخرجات باستخدام مستوى معين من المدخلات حيث أنّ قياس الكفاءة يمثل تحذيراً مبكراً للمصرف أو معياراً لأدائه لتحديد ما يتوجب تحسينه مستقبلاً في جوانب العمل الإدارية منها والتكنولوجية.

في حين عرّفت دراسة (دقاق،2017، ص26) الكفاءة التشغيليّة بأنّها أحد الأبعاد الرئيسية لعملية تقييم الأداء وتشكل جزءاً منها من خلال تحليل الجانب الوظيفي في الوحدة الاقتصادية من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها وذلك بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة سلفاً.

بينما عرّفت دراسة (Abou Elseoud et al.،2020، ص6) الكفاءة التشغيليّة بأنّها مقياس لنفقات التشغيل الّتي يتكبدها المصرف خلال عملية إدارة الأصول وقام باحتسابها كنسبة بين المصاريف التشغيليّة وإجمالي الأصول.

وترى دراسة (Mehzabin et al.،2023، ص26) بأنّ الكفاءة التشغيليّة عامل أساسي في ربحية المصرف، وأنّها تشير إلى الإدارة الكفؤة للنفقات.

يعتمد المفهوم الحديث للكفاءة التشغيليّة على المقارنة المرجعية والّتي تتضمن وجود حالة مثالية محددة مسبقاً (الحدّ الفعال)، وتتم مقارنة الحالات الأخرى بمدى انحرافها عن تلك المثالية. وبالتالي، تنطوي الكفاءة في مفهومها الحديث على أكثر من مكون واحد، متجاوزةً المفهوم الكلاسيكي القائم على

اعتبارها نسبة بين المدخلات والمخرجات أو اعتبارها أحد معايير تقييم الأداء المتضمنة استخدام الأسلوب المحاسبي التقليدي المعتمد على المؤشرات المالية المستخلصة من بيانات القوائم المالية كالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية... والّذي (الأسلوب التقليدي) يعاني من عدد من أوجه القصور في عرض صورة كاملة عن أداء المصرف.

ينسب الفضل في المفهوم الحديث للكفاءة التشغيليّة إلى فاريل حيث أطلق مصطلح الكفاءة النسبية في مقالته " قياس الكفاءة الإنتاجية " في عام 1957، وحدّد فيها أنّ كفاءة أي وحدة اتخاذ قرار تعتمد على فكرة منحنيات الكفاءة، وتوصل إلى تقسيم الكفاءة الكلية EE إلى مكونين (الكفاءة الفنية TE، الكفاءة التخصصية AE) حيث يعبّر عن الكفاءة الكلية بأنّها حاصل جداء المكونين EE = TE*AE، ويرى (Wang et al.،2024، ص3) بأنّ هذه النظرية شكّلت الأساس النظري لتقييم الكفاءة التشغيليّة للمصارف التجارية المدرجة.

وفقاً لـ (2006,Sherman & zhu) تعتمد الكفاءة الكلية للمصرف على أربع مكونات:

1- الكفاءة الفنية Technical Efficiency: والّتي تقيس قدرة المصرف على تحقيق مخرجات فعلية بأقل مدخلات / موارد.

2- كفاءة الحجم Scale Efficiency: تشير إلى مستوى النشاط المثالي والّذي في حال عدم التقيد به سينتج عدم كفاءة بسبب زيادة التكاليف الثابتة.

3- الكفاءة السعرية Price Efficiency: وتعني الحصول على مدخلات العمل بكلفة أقل (رأس المال البشري – الموارد غيرها) دون التضحية بالجودة.

4- الكفاءة التخصصية Allocative Efficiency: وتقيس التركيبة المثالية للمدخلات لإنتاج المخرجات وبتعبير آخر " كفاءة توزيع الموارد".

بالإضافة للتصنيف المبين أعلاه يمكن إضافة تصنيف آخر للكفاءة يعرف بـــ X-efficiency قدمه (Harvez Leibenstein) – هارفي ليبنشتاين في مقاله " الكفاءة التخصصية مقابل الكفاءة X" سنة 1966 والّتي بدورها يمكن تجزئتها إلى مكونين هما:

أ- **كفاءة الكلفة Cost Efficiency:** تقيس التكاليف الفعلية الّتي يتحملها المصرف المعني بالمقارنة مع أدنى التكاليف في حال التشغيل الأمثل (أقصى مستويات الكفاءة)، وبالتالي تسمح بالتعرف إلى الجوانب الّتي يمكن من خلالها تخفيض التكاليف مع الحفاظ على جودة المخرجات.

ب- **كفاءة الربح Profit Efficiency:** تقيس الربح المحقّق من قبل المصرف المعني بالمقارنة مع الربح الأعلى الّذي سيتم تحقيقه في حال التشغيل الأمثل (أقصى مستويات الكفاءة)، أو بالمقارنة مع أكفأ بنك ضمن عينة الدراسة مما يسمح بالتعرف على أوجه التحسين الممكنة لزيادة الأرباح مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

2- قياس الكفاءة التشغيليّة:

يوجد طريقتان رئيسيتان لقياس الكفاءة التشغيليّة هما المؤشرات المالية Financial Indicators وتحليل الحدود Frontier Analysis (.Wang et al,2024، ص3)

2-1 طريقة المؤشرات المالية Financial Indicators:

تعدّ المؤشرات المالية من أهم وأقدم أدوات التحليل المالي ومن أكثر الطرق شيوعاً، وتستخدم إضافةً للتحليل في عمليات التخطيط والتقييم والرقابة، ويتم اختيار المؤشر المرغوب احتسابه تبعاً للغرض من عملية التحليل وفيما يلي لمحة عن تلك المؤشرات:

2-1-1 **مؤشرات الربحية:** وهي من أكثر المؤشرات استخداماً لتقييم كفاءة المصرف وأشهرها العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

2-1-2 **مؤشرات السيولة:** تقيس قدرة المصرف على أداء التزاماته المالية بالوقت المناسب وبطريقة فعالة وأشهرها نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

2-1-3 **مؤشرات المديونية وملاءة رأس المال:** تقيس اعتماد المصرف على كل مصدر من مصادر التمويل ومن الأكثر شيوعاً بينها نسبة الديون إلى رأس المال أو إلى إجمالي الأصول ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع.

2-1-4 **مؤشرات النشاط:** تستخدم لتقييم كفاءة المصرف في إدارة أصوله كمعدل دوران رأس المال العامل ومعدل دوران الأصول الثابتة.

2-1-5 **مؤشرات السوق:** هي مجموعة من المؤشرات تقدّم للمستثمرين صورة عن وضع المصرف وبالتالي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري من قبلهم ومنها القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، سعر السهم الى العائد.

إلاّ أنّه وبسبب أوجه القصور الّتي تعانيها هذه الطريقة بالأخص ضعف قدرتها التفسيرية واقتصار المؤشر المحتسب على وجه واحد من أوجه النشاط، إضافةً لإهمالها للأهميّة النسبيّة للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، تمّ اللجوء إلى الأدوات الكمية لتقييم الكفاءة.

2-2 تحليل الحدود Frontier Analysis:

ساهمت سلبيات قياس الكفاءة باستخدام المؤشرات المالية بالحاجة إلى التوجه لأساليب كمية تتضمن قياس الكفاءة النسبية من خلال إجراء مقارنة بين المصرف صاحب العلاقة والمصارف/ المصرف الّذي يشكل الحالة المثالية (الكفء)، حيث تتيح هذه الطريقة إمكانية تحليل الأداء باستخدام مجموعة من المخرجات والمدخلات الّتي تميّز العمل المصرفي.

تقسم هذه الطريقة إلى أساليب (مداخل) معلمية وغير معلمية:

2-2-1 **الأساليب المعلمية Parametric Methods**: تعدّ الأساليب المعلمية من الأساليب الإحصائية التقليدية الّتي تقوم على أساس تحليل الانحدار، حيث يتضمن النموذج متغير تابع (المخرجات عادة) ومتغيرات مستقلة (المدخلات) ويكون تفسير البواقي (حدّ الخطأ العشوائي) عادةً يرمز لعدم الكفاءة. يعتمد هذا المدخل على الاقتصاد القياسي حيث يأخذ بالاعتبار وجود الخطأ العشوائي في القياس ويشترط تقدير منحنى الكفاءة الحدودي تحديد شكل دالة الإنتاج مثل دالة كوب دوغلاس أو دالة اللوغاريتم المتسامية، ومن ثم يتم تقييم الكفاءة المتصلة بهذه الدّالة بواسطة معلمات (الحميد،2017، ص39).

وتقسم هذه الأساليب إلى:

2-2-1-1 تحليل الحد العشوائي (Stochastic Frontier Analysis (SFA:

تعرف أيضاً بطريقة الحد التصادفي وتعتبر أداة لتقدير الكفاءة الاقتصادية. يستند هذا النموذج على فرضية مفادها أنّ انحراف دالة الحدود لإمكانية تقديم المصرف للخدمة الواحدة عن الدالة الخاصّة بالخدمة الأمثل (الخطأ العشوائي) تنقسم لقسمين، حيث يعبّر القسم الأول عن عدم الكفاءة الفنية، وهو متغير عشوائي غير سالب يعبّر عن نقص الكفاءة في أداء المصرف ولا يتبع التوزيع الطبيعي (يكون ذو توزيع نصف معتدل)، ويعكس القسم الثاني الضوضاء العشوائية ويمثل مصادر الأخطاء الأخرى من سوء التوصيف وأخطاء القياس ويتبع التوزيع الطبيعي المتماثل بمتوسط حسابي صفر وتباين ثابت.

وعند تقدير الكفاءة الفنية لمجموعة من المصارف باستخدام SFA غالباً ما تستخدم طريقة الاحتمال الأعظم في التقدير، لأنّ هذه الطريقة يمكن أن تحقق فرضيات حد الخطأ والمتغير العشوائي لطريقة SFA (الخزرجي،2012، ص201)

وبرغم مميزات هذا النموذج، يؤخذ عليه بأنّه مرتبط بالقيم الشاذة، والّتي يمكن أن تسبّب زيادة في مكون الخطأ العشوائي على حساب مكون نقص الكفاءة؛ الأمر الّذي يعني بالضرورة أنّ جميع الوحدات الداخلة ضمن التقييم ستكون كفؤة 100 %، إضافةً لوجود احتمالية ألاّ تحقق المعلمات (المقدرات) الخاصّة بالنموذج الخصائص المرغوبة إحصائياً كعدم التحيز والاتساق فيما يخص العينات الصغيرة، فضلاً عن وجود قيود نظرية تتعلق بافتراض توزيعات معينة للصيغة الدالية لدالة نقص الكفاءة (نصف المعتدل) والّتي ستنعكس على شكل المنحنى الحدودي.

2-2-1-2 تحليل الحد السميك (Thick Frontier Analysis (TFA:

تستمد هذه الطريقة عناصرها من مغلف البيانات والحد العشوائي SFA، وتتبنى فرضية أنّ انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الأخطاء العشوائية وعن كفاءة إكس (X-efficiency) (عمان،2019، ص183)، حيث تقسم هذه الطريقة عينة المصارف إلى أربعة مجمعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه المصارف المكونة للعينة من خلال العلاقة

(التكلفة الكلية/ الأصـول الكلية)، وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الّذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك **(المصارف الأكثر كفاءة في العينة)**. بالتالي فإنّ عملية قياس الكفاءة لا تتم بمقارنة المصـرف الواحد مع مصـرف واحد مثالي، بل تتم على مرحلتين تتضـمن الأولى مقارنة المصـرف مع متوسـط أداء الربع الّذي ينتمي إليه والثانية مقارنة متوسط أداء ذلك الربع مع متوسط أداء الربع الأكثر كفاءة (الحد السميك).

2-2-1-3 نموذج الحدود الحرة التوزيع (DFA) Distribution- Free Frontier Model:

يفترض هذا الأسلوب وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل بنك عبر الزمن حيث يعتبر السماح لدالة التوزيع الحر بالتغيّر عبر الزمن من أهم مميزات هذا الأسـلوب. يختلف عن تحليل الحد العشـوائي **SFA** في استخدام بيانات مقطعية زمنية للتخفيف من الافتراضات التوزيعية وتتضمن معادلة النموذج قيمة المخرجات كمتغير تابع وقيمة الأصول وعدد الموظفين كمتغيرات مستقلة.

لعلّ أهم عيوب الأسـاليب المعلمية هو عدم قدرتها على تحديد مصـادر نقص الكفاءة، ومن ثم فإنّه لا يوجد دليل حول طبيعة الأفعال التصـحيحية الّتي يجب أن تتخذها الوحدات الّتي تعاني من نقص في الكفاءة، على الرغم من أنّ المتغير التابع يوضـح أنّ هناك نقصـاً في الكفاءة، ولهذا تعتبر هذه الأسـاليب أكثر ملاءمة إذا كان الباحث يرغب في التنبؤ بأداء مجموعة وحدات في المسـتقبل (عمراوي،2012، ص145).

2-2-2 الأساليب غير المعلمية (اللامعلمية) Nonparametric Methods:

تسـتخدم هذه الأسـاليب البرمجة الخطية (أحد أسـاليب بحوث العمليات) في تحديد منحنى الكفاءة الحدودي ولا تأخذ بعين الاعتبار الخطأ العشوائي في القياس، وتفترض أنّ ابتعاد المصرف عن منحنى الكفاءة الحدودي ناجم بشـكل قطعي عن عدم الكفاءة. هذه الأسـاليب تطوّق كل بيانات المشـاهدة بواسـطة منحنى الكفاءة الحدودي وتفترض أنّ كل الانحرافات عن منحنى الكفاءة يمكن السـيطرة عليها من قبل المصرف، وتقسم إلى:

2-2-2-1 تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA):

هو أسلوب لا معلمي مرتكز على البرمجة الخطية والتحليل التحدبي **Convex Analysis** ويعدّ هذا الأسلوب أداةً رئيسية لتقييم الكفاءة النسبية لوحدات صنع القرار DMUs (Wang، 2024، ص3).

يعتمد هذا النموذج في جوهره على النظرية الاقتصـــادية المعروفة بأمثلية باريتو والّتي تنص على أنّ *"أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفء إذا اســـتطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد آخر"* وســـيتم شرح هذا النموذج باستفاضة لاحقاً كونه الأسلوب الّذي سيستخدم في احتساب الكفاءة التشغيليّة ضمن هذه الدراسة.

2-2-2-2 تحليل التســـلســـل الهرمي حر التغليف Free Envelopment Hierarchy Analysis (FDH)

ويطلق عليه أيضاً تحليل الهيكل حر التخلص **Free Disposal Hull analysis (FDH)**

يستند هذا الأسلوب إلى ثلاث افتراضات (مبادئ) اقتصادية:

أ- **قابلية التخلص الحرّة** (حرية التصرف **Free Disposability**): وتعني القدرة على التخلص من المدخلات أو المخرجات دون أيّ تكلفة أو عائق.

ب- **نموذج حتمي (غير احتمالي):** أي أنّ جميع الانحرافات عن حدّ الكفاءة (حدّ الإنتاجية الأمثل) تعزى بالكامل إلى "عدم الكفاءة" الداخلية للوحدة الّتي لا تستخدم مواردها بالشكل الأمثل، وليس هناك أيّ دور للعشوائية أو الأخطاء القياسية أو العوامل الخارجية غير المرئية، وبالتالي فهذا النموذج يجمع مكونات الخطأ في نموذج SFA ليعتبرها "عدم كفاءة".

ت- **مبدأ الاســتقراء الأدنى:** هو مبدأ لبناء "حد الكفاءة" يكون أقرب ما يكون إلى البيانات المرصــودة فعليًا، دون إضافة افتراضات غير موجودة في البيانات (مثل التحدب في نموذج DEA التقليدي).

وبينما يضــمن مبدأ الاســتقراء الأدنى تقديراً متحفظاً للكفاءة فإنّه يؤدي غالباً إلى تقدير منخفض لعدم الكفاءة (joo، 2025، ص4)، وعليه فإنّ تطبيق هذا المبدأ قد يكون على حساب الدّقة في كشف عدم الكفاءة الخفي.

إنّ كلا الأسلوبين سواءً المعلمية أو اللامعلمية يستخدمان لتكوين منحنى (حد) إنتاج لمقارنة الكفاءة التشغيليّة بين المصارف التجارية، وعلى الرغم أنّ لكلا الأسلوبين مزاياهما وعيوبهما، يستخدم الأكاديميون مؤخراً وبشكل رئيسي SFA كأسلوب معلمي وDEA كأسلوب لامعلمي لقياس الكفاءة (Wang،2024، ص3) لهذا تمت الاستفاضة بشرح نموذج SFA أعلاه مقارنةً مع النموذجين الآخرين للأساليب المعلمية.

3- نموذج (تحليل) مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA):

ويطلق عليه أيضاً أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، وبحسب (العربي،2021، ص44) يعود سبب تسمية هذا الأسلوب بهذا الاسم إلى أنّ الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتغلّف الوحدات غير الكفء، وعليه يتم تحليل البيانات الّتي تغلفها المقدمة وتحدّد أيّ الوحدات ذات الكفاءة النسبية العالية الّتي ستشكل حزاماً أمامياً للكفاءة والّذي يطلق عليه حدّ الكفاءة Frontier.

يعرّف هذا النموذج بأنّه أسلوب لامعلمي يستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة من الوحدات المدروسة ذات الطبيعة المتجانسة يطلق عليها وحدات اتخاذ القرار DMUs[3]، والبرمجة الخطية هي أحد أساليب بحوث العمليات الّتي تستخدم في تحديد التوزيع الأمثل للموارد النادرة، حيث تفترض هذه البرمجة توفر عدة شروط منها محدودية الموارد وتعيين الهدف (تعظيم الأرباح – تقليل التكاليف) والعلاقة الخطية بين المخرجات والمدخلات بالإضافة لتجانس المدخلات وقابليتها للتجزئة.

يقلّل هذا الأسلوب الحاجة إلى الفروض والقيود على أساليب التحليل التقليدي لقياس الكفاءة، ويتّسم بالسهولة وإمكانية التطبيق مما عزّز استخدامه من قبل العلماء والباحثين في مجالات مختلفة (سواءً المالية، التعليمية أو حتى الصحية ...)، بالإضافة لعدم الحاجة إلى تصور مسبق (صيغة دالية محدّدة مسبقاً) للعلاقة بين المدخلات والمخرجات بسبب الطبيعة اللامعملية له، ويتميز وفقاً لـ(عمراوي،2012، ص155) بتعامله مع مجموعة من المخرجات ومجموعة من المدخلات.

[3] بشكل عام كل كيان مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات.

يقوم هذا الأسلوب بحساب نسبة واحدة لكل وحدة مدروسة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل وحدة، ومن ثم مقارنة هذه النسب للوحدات المدروسة فيما بينها، وبالتالي فإنّ الوحدة الّتي تحصل على أعلى نسبة تقع على منحنى الكفاءة الحدودي ويتم قياس الانخفاض بالكفاءة للوحدات الأخرى نسبةً لمنحنى الكفاءة الحدودي باستخدام البرمجة الخطية (الحميد،2017، ص42)

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوحدات الّتي تقع على المنحنى الحدودي تمثّل الأداء المحقّق الفعلي وليس الأداء الأمثل النظري، ومن ثمّ فإنّ الوحدات الّتي تقع على المنحنى الحدودي تعكس الأنماط الفعلية لعملية توزيع الموارد والإنتاج وليس الأنماط النظرية المثالية.

يعتمد تحليل مغلف البيانات التقليدي (DEA) بشكل أساسي على فرضية عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس، وذلك لأنّ النتائج حساسة لأخطاء القياس والأخطاء الأخرى والقيم المتطرفة في البيانات. بالمقابل إنّ هذا المنهج لا يتطلب معلومات أكثر من كمية المدخلات والمخرجات، أو افتراضات أو معلومات حول توزيع المجتمع الّذي سحبت منه العينة أي أنّها طرق غير معتمدة على التوزيع أو حرّة التوزيع Distribution Free Testing (العمار،2023، ص206)

من خلال هذا النموذج يتم تكوين ما يسمى منحنى الكفاءة الحدودي الّذي يمثل:

أ- إمّا الوحدة الّتي حصلت على أعلى نسبة بعد تقسيم المخرجات على المدخلات حيث تكون الوحدة صاحبة النسبة الأعلى.

ب- أو توليفة مؤسسة افتراضية وهي عبارة عن أفضل تشكيلة من المشاهدات تحت الدراسة.

وهذا المنحنى الكفاءة الحدودي سيغلف باقي المشاهدات وسيعتبر أساس المقارنة، حيث تقاس عدم الكفاءة بمدى انحراف قيم الكفاءة الخاصّة بتلك الوحدات عنه وتأخذ قيم الكفاءة في هذه الحالة قيم بين (0 – 1).

ومن منظور إداري، يوفّر هذا النموذج درجةً عاليةً من الشفافية حيث يمكّن من تحديد الوحدات غير الكفؤة بالإضافة لاقتراح تحسينات معينة للوصول بكفاءة هذه الوحدات إلى الوحدات المثالية الّتي تقع على منحنى الكفاءة الحدودي (الحدّ الفعّال).

ولضـمان نجاح اسـتعمال أسـلوب DEA يرى (بورحلي& بن زاي،2023، ص441-442) ضـرورة تحقيق أحد القواعد الثلاثة التالية:

1- حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، وإلاّ سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفؤة والوحدات غير الكفؤة.

2- حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3.

3- قاعدة الثلث: حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة بحيث لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة 100% ثلث العينة المدروسة.

يقتضي استخدام هذا النموذج تحديد مدخل معين Approach يتوجب اتباعه بغرض اختيار المدخلات والمخرجات الخاصّـــة بالنموذج والمتناســبة مع هذا المدخل، حيث أنّ تحديد هذا المدخل يســاعد في تحديد الوظيفة الّتي سيتم تقييم كفاءة المصرف من خلالها.

ترى (Milenkovi´c et al.،2022، ص3) أنّه في مجال المصـــارف توجد ثلاث مداخل أو مناهج لاستخدام نموذج مغلف البيانات وهي:

أ- مدخل الإنتاج (المدخل الموجّه بالخدمة) Service-oriented approach: والّذي يحلّل كفاءة التكلفة لأفرع المصـرف وهو ملائم في اتخاذ القرارات الخاصّـة باسـتدامة Sustainability تلك الأفرع وبالتالي التحليل على مستوى المصرف.

ب- المدخل الوسـيط Intermediation approach: والّذي يلقي الضـوء على قدرة المصـرف على تحويل الودائع لأصول مولدة للربح.

ت- المدخل الموجّه بالربح Profit-oriented approach: والّذي يتناول كفاءة توليد الأرباح في المؤسسات المصرفية

ويستخدم المدخلان الأخيران عند إجراء مقارنة على مستوى المصارف أو على مستوى الدول.

وتضيف (Milenkovi´c et al.،2022) بأنّ بعض الباحثين يضيفون مدخل رابع هو مدخل التشغيل Operating approach وأنّ هذه المناهج يمكن اســتخدامها بشــكل منفصــل أو مشــترك حســب مقتضيات البحث.

في حين يرى (Wang et al.،2024، ص4) وجود خمس طرق لاختيار المدخلات والمخرجات هي (الإنتاج – الوسيط – الأصول – كلفة المستخدم – القيمة المضافة).

وخلال 40 عاماً من استخدام هذا النموذج في إطار الأبحاث، وبالنظر إلى التعديلات الّتي تم إجراءها من قبل الباحثين بحيث تتناسب مع واقع العمل واحتياجات وحدات صنع القرار، وبما يتجاوز عدد من العيوب الخاصّة بكل نموذج، قام (Panwar et al.،2022، ص5398) بتقسيم نماذج أسلوب (تحليل) مغلف البيانات المستخدمة إلى ست فئات وفق الآتي:

1- النماذج الكلاسيكية Classical DEA Methods والّتي تقسم إلى:

أ- نموذج ثبات العائد إلى الحجم Constant Returns to Scale (CRS) Model.

ب- نموذج تباين العائد إلى الحجم Variable Returns to Scale (VRS) Model.

أ- نموذج كفاءة الحجم Scale Efficiency (SE) Model.

2- النماذج الموسّعة Extended DEA Methods والّتي تقسم إلى:

ب- النموذج الجمعي Additive DEA Model.

ت- نموذج القياس القائم على الانحرافات Slacks-Based Measure (SBM) Model.

ث- نموذج راسل Russell Measure (RM) Model.

ج- نموذج الغلاف الحر للتصرف Free Disposal Hull (FDH) Model.

ح- نموذج الكفاءة المتقاطعة Cross-Efficiency DEA Model.

خ- نموذج الكفاءة الفائقة Super-Efficiency DEA Model (SE-DEA).

3- النماذج متعددة المراحل والمستويات Multistage and multi-level DEA Models والّتي تقسم إلى:

أ- نموذج تحليل مغلف البيانات الشبكي Network DEA Model.

ب-نموذج تحليل مغلف البيانات الهرمي Hierarchical DEA Model.

ت-نموذج تحليل مغلف البيانات لسلسلة الإمداد Supply Chain DEA Model.

4- التقنيات الاحتمالية والضبابية Stochastic and Fuzzy DEA Techniques والّتي تقسم إلى:

أ- نموذج تحليل مغلف البيانات الاحتمالي Stochastic DEA Model.

ب-نموذج تحليل مغلف البيانات الضبابي Fuzzy DEA Model.

5- النماذج الهجينة Hybrid DEA Models والّتي تقسم إلى:

أ- النماذج المدمجة مع تقنيات الحوسبة المرنة DEA with Soft-Computing Techniques.

ب-النماذج المدمجة مع تقنيات تعلّم الآلة DEA with Machine Learning Techniques.

ت-النماذج المدمجة مع تقنيات اتخاذ القرار متعددة المعايير DEA with Multi-Criteria Decision-Making (MCDM) Techniques.

ث- النماذج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة AI/ML assisted DEA models.

ولمّا كان قياس الكفاءة التشغيليّة ضمن هذا البحث يعتمد على نموذج VRS الوارد ضمن النماذج الكلاسيكية أعلاه، وحيث أنّ البرنامج المعتمد لاحتساب هذا المتغير يقوم تلقائياً باحتساب نتيجة النماذج الثلاثة الكلاسيكية المذكورة، فقد رأى الباحث ضرورة تقديم موجز عنها، بما يوفّر خلفية نظرية أولية تساعد القارئ في فهم نتائج كفاءة المصارف ضمن فصل الدراسة التطبيقية.

1-3 نموذج ثبات العائد إلى الحجم Constant Returns to Scale (CRS) Model:

تم وضع حجر الأساس الفعلي لهذا النموذج عام 1978 من قبل Charnes-Cooper- Rhodes وأطلق عليه نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة Constant Returns to Scale (CRS). يفترض هذا النموذج أنّ زيادة نسبة معينة في المدخلات يقابلها زيادة مماثلة في المخرجات، فهو يأخذ في الاعتبار كل ظروف التشغيل البيئية والإدارية، إلاّ أنّه وفي حال استخدام فرضية الزيادة المتماثلة في العلاقة بين المدخلات والمخرجات دون عمل الوحدات DMUs بأحجامها المثلى سينتج تداخل بين الكفاءة الفنيّة والحجميّة.

2-3 نموذج تباين العائد إلى الحجم Variable Returns to Scale (VRS) Model:

وضـــع من قبل Cooper-Charnes-Banker ســنة 1984، ويفترض هذا النموذج أنّ زيادة نســبة معينة في المدخلات تحدث نسبة متغيرة –بالزيادة أو النقصـان– في المخرجات، حيث تبيّن من خلال مراقبة تطبيق النموذج السابق (CCR-CRS) أنّه وبسبب عدم توفر الحالة المثالية للتشغيل لوحدات صنع القرار، فإنّ عدداً من الوحدات قد تعمل بعيداً عن الحجم المثالي، وبالتالي فإنّ منحنى الكفاءة في النموذج السابق يشكل خطاً مستقيماً من مبدأ الإحداثيات، في حين أنّه في هذا النموذج VRS يكون الحدّ الفعال (منحنى الكفاءة الحدودي) مشـــكل من الهيكل المحدب لوحدات DMUs (غالباً قطع متعددة الأضلاع) ويعتبر هذا النموذج أنّ سبب عدم الكفاءة هو العمليات الإدارية الداخلية للبنك.

3-3 نموذج كفاءة الحجم Scale Efficiency (SE) Model:

إنّ قسمة نتائج نموذج **CRS** على نتائج **VRS** ستبيّن أثر الحجم على كفاءة الوحدات **SE**، وبالتالي إذا كانت النتيجة مســـاوية للواحد فالوحدة تعمل بالحجم الأمثل تمامًا، وفي حال كانت النتيجة أقل من 1، فالنتيجة بين احتمالين إمّا أن الوحدة صـــغيرة جدًا بالنســـبة لعملياتها وتحتاج إلى التوســـع، أو أنّ الوحدة كبيرة جدًا وأصبحت بيروقراطية أو معقّدة وتحتاج إلى إعادة هيكلة.

وخلال عملية المراجعة للدراسات والأبحاث السابقة الّتي تتناول موضوع الكفاءة التشغيليّة يلاحظ وفرة الأبحاث الّتي تتعلق بقياس الكفاءة التشغيليّة للمصارف باستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA، إلاّ أنّ تلك الدراسات تركز على موضوع قياس تلك الكفاءة وتقييم المصارف وترتيبها بحسب مخرجات النموذج واحتســـاب الفوائض في المدخلات أو المخرجات أو كليهما، والّتي يتيحها هذا النموذج في مقابل ندرة الدراسات الّتي تتعامل مع أثر الكفاءة التشغيليّة مقاسة بأسلوب DEA في الأداء المالي للمصارف أو ربحيتها، حيث تبيّن كثرة الدراسات الّتي تتعلق بمحددات الكفاءة التشغيليّة في المصارف أو العوامل المؤثرة بها، حيث تمّ التعامل مع الكفاءة ضـــمن تلك الأبحاث كمتغير تابع وفي بعض الأحيان تمّ التعامل معه كمؤشر Proxy للأداء المالي لتلك المصارف وهو ما سيتم بيانه في مبحث مراجعة الأدبيات التطبيقية لاحقاً في هذا الفصل.

المبحث الثاني: الأداء المالي

1- مفهوم الأداء المالي:

يعتبر مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الواسعة الانتشار في العلوم المالية والاقتصادية، فهو أحد الركائز المهمة الّتي تتمحور حولها عمليات أي هيكل اقتصادي خصوصاً في ظل التغيرات المتسارعة على المستوى المحلي والعالمي، ويتّصف هذا المفهوم بتنوع محتوياته وتعدّد الوجهات الّتي يتم النظر إليه بها مما أدى إلى تعدد المفاهيم المرتبطة به وعدم وجود آلية ثابتة وشمولية تضمن تغطية جوانبه وبالتالي اعتماد تعريف له بين مجتمع الباحثين والمفكرين، فقد خلصت (اسميو&غيث،2020،ص264) إلى وجود خلط في المفاهيم لدى بعض الباحثين حول ما يتعلق بالمصطلحات الخاصّة بالأداء (المالي – المصرفي – الاستراتيجي) وبيّنت وجود دراسات تحمل مسمى الأداء المصرفي غير أنّ المقصود بها هو الأداء المالي.

تعرّف (بعزيز،2018، ص13) الأداء بأنّه "مدى بلوغ الأهداف المرجوة وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة باعتباره نظاماً شاملاً ومتكامل وديناميكي" ورأت بأنّه يتكون من العديد من الركائز أهمّها الكفاءة والفعالية والإنتاجية (بعزيز،2018، ص16)

وخلص (الداوي،2010، ص 226) إلى أنّ " الأداء يعتبر بمثابة الوسيلة الأساسية لأية مؤسسة ترغب في بلوغ مرحلة التفوق والتميز وتحقيق أهدافها الاستراتيجية " وأنّه " عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة أي الجمع بين الفعالية والكفاءة في التسيير والإنتاج، كما أنّه لا يتضمن فقط البعد الاقتصادي بل يتعداه إلى البعد الاجتماعي والتنظيمي "

يرى (عمان،2019، ص181) بأنّ الأداء يركز على بعدين أساسيين بعد الكفاءة في كيفية استغلال الموارد المتاحة، وبعد فعالية الوصول للنتائج المحددة انطلاقا من تلك الموارد، أي أنّ الأداء يعبّر عن النتيجة والجهد المبذول.

وفي القطاع المصرفي يرى (السويفي وآخرون،2020) بأنّه " النتيجة النهائية لقدرة المؤسسات المصرفية وإمكانيتها من أجل تحقيق أهدافها والمقيمة باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء الّتي يمكن عن طريقها معرفة النتائج الفعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة أو مقارنتها بالنسبة الى سنوات سابقة"

تأتي أهمية تقييم الأداء من الحاجة الملحّة ضـــمن هياكل العمل على اكتشـــاف مواطن الضـــعف والقصـــور، وتحرّي مواقع القوة والأفضـــلية الّتي تميّز المصـــرف عن منافســـيه من خلال مقارنة ما تم التخطيط له من أهداف ورؤى مع ما تحقق على أرض الواقع، وبالتالي تقييم كفاءة التخطيط والتنفيذ.

سابقاً كان يعتبر الربح هو الهدف الأساسي الّذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، حيث كان التصور السائد بأنّ المؤســـســـــات الرابحة لها أداء جيد، وبالتالي كان ينظر لمفهوم الأداء من وجهة النظر المالية والمحاسبية، إلاّ أنّ التطور اللاحق في كافة المجالات وبالأخص التسويق وظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة، نقل مفهوم الأداء ليعبّر عن القيمة الّتي يجنيها الزبون من تعامله مع المؤســـســـــة وكافة المســـتفيدين الآخرين، وبالتالي انتقل هذا المفهوم ليتجاوز الاعتبارات الخاصّـــة بالمســـاهمين والملاك ليشمل اعتبارات أوسع تتعلق بالأطراف أصحاب العلاقة مع المؤسسة Stakeholder (الجهات الرقابية – عمال – موردين – المجتمع).

وبالتالي يخلص الباحث إلى أنّ الأداء المالي للمصـــرف هو عبارة عن النتائج الّتي تم تحقيقها فعلاً خلال أداء البنك لمجموعة المهام والخطط المقررة من قبل المســـتويات الإدارية المعنية ضـــمنه، حيث يكون الأداء إيجابياً في حال تطابق أو تجاوز المنجز للمخطط، وبحيث تتضـــمن عملية قياس هذا الأداء الأخذ بالاعتبار الأبعاد المالية والسوقية بالإضافة للأبعاد الاجتماعية والتنظيمية.

2- قياس الأداء المالي:

تتعدد وسائل وطرق قياس وتقييم الأداء المالي حيث يتّجه البعض لاعتماد المؤشرات المالية، في حين برزت اتجاهات أخرى تقوم على التركيز على البعد الاستراتيجي للأداء وهو ما سيتم بيانه أدناه.

2-1 المؤشرات المالية:

تعدّ هذه المؤشـرات من أهم الأســس الّتي تقوم عليها عملية قياس الأداء وتقييمه، فهي تفيد الإدارة في فهم النتائج المالية وتحديد نقاط الضـــعف والقوة، لوضـــع خطط لمعالجة أي خلل وباعتبار أنّ الكفاءة أحد أبعاد الأداء، فإنّ النسب المالية تعتبر من طرق قياس كل من الكفاءة والأداء.

تختلف طرق تصـنيف هذه النسـب حسـب رؤية الباحث والأدبيات التطبيقية بهذا الخصـوص، حيث يلاحظ عدم وجود تصنيف موحد لهذه النسب فمن جهة يتم تقسيمها إلى مؤشرات تقليدية وحديثة، ومن

أخرى يقسّـمها البعض إلى مؤشـرات مبنية على البيانات المحاسـبية، وأخرى مبنية على السـوق مثل Tobin's Q (Ersoy et al.، 2022، ص5).

2-1-1 المؤشرات التقليدية:

أ- **معدل العائد على الأصـول (ROA):** يعتبر أيضـاً أحد مقاييس الربحية ويعبّر عن مقدار الربح المتولد مقابل كل وحدة من الأصول، وبالتالي هو مؤشر لكفاءة المصرف في استخدام أصوله لتوليد الربح.

يقاس من خلال العلاقة التالية صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول

ب- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يعبّر عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين في توليد عائد ملائم لهم.

يقاس من خلال العلاقة التالية صافي الربح / متوسط إجمالي حقوق الملكية

ت- هامش صـافي الفائدة (NIM): يعبّر عن أداء المصـرف فيما يخص إدارة عملية منح القروض وتمويلها فهو عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة.

يقاس من خلال العلاقة التالية صافي الدخل من الفوائد / إجمالي الأصول.

2-1-2 المؤشرات الحديثة:

وفيما يتعلق بالمؤشرات الحديثة في عملية قياس الأداء، وفقاً لـــ(عبد النور& محمد،2015، ص245) تقسم إلى ما يلي:

أ- **القيمة الاقتصادية المضافة EVA** وتعرّف بالعلاقة التالية:

صـافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشـغيل بعد الضـريبة – (تكلفة رأس المال*رأس المال المستثمر) وبالتالي هي الأرباح المتبقية بعد سداد تكلفة رأس المال.

تعتبر هذه الطريقة نموذجاً جيّداً لقياس الأداء المالي للمؤسسـة، حيث تعدّ توصـيفاً عملياً لمفهوم الأداء بمنظوره الحديث (القيمة المقدمة للعميل) بعيداً عن مفهوم الربح المحاســبي، وبالتالي تســاعد المدراء على التركيز على الأداء بشكل أفضـل نظراً لتقارب أهدافهم مع أهداف المالكين (حملة الأسـهم)، إلاّ أنّه يؤخذ على هذه الطريقة الحاجة إلى إجراء تعديلات عديدة في عناصــر قائمة المركز المالي وقائمة

الدخل، إضافة لكونها كباقي المؤشرات المالية تعتمد على البيانات المالية الخاصّة بالمؤسسة والّتي يتم إعدادها دورياً، وبالتالي تخضع لذات نقاط لضعف الخاصّة بتلك المؤشرات.

ب- القيمة السوقية المضافة MVA:

تستخدم للحكم على الأداء المالي الداخلي للمصرف وتعرّف بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية لأسهم المصرف (عدد الأسهم*سعر السهم) – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

وفقاً لهذا المنظور، فإنّ معيار تحقيق أداء جيّد من قبل المصـــرف هو تحقيق قيمة ســـوقية مضـــافة موجبة.

ت- مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI:

يتم مقارنة هذا المؤشـــر مع تكلفة رأس المال، وفي حال كان قيمة المؤشـــر تتجاوز كلفة التمويل فهناك عملية خلق للقيمة، وبالتالي زيادة موجبة بقيمة الشركة ويحتسب بقسمة فائض التدفقات النقدية التشغيليّة على إجمالي الأصول.

2-1-3 المؤشرات المستندة إلى السوق:

هي مقاييس مرتبطة بالقيمة السوقية وإنّ من أكثر المؤشرات شيوعاً بهذا الخصوص:

أ- ربحية السهم (EPS):

تعكس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف، وبالتالي تعتبر مقياساً للأداء الكلي، وتحسب بالعلاقة (صافي الربح / عدد الأسهم العادية القائمة (المكتتب بها))

ب- مضاعف الربحية Price Earnings Ratio:

هي نسبة تربط بين سعر السهم في السوق بربحيته بغرض تحديد عدد السنوات اللازمة لاسترداد القيمة السوقية للسهم، وتحسب بالعلاقة التالية السعر السوقي للسهم / ربحية السهم.

ت- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

وتســتخدم هذه النســبة لتقييم ســعر الســهم في حال كان مقدّراً بقيمته الحقيقية أو مبالغاً في تقدير تلك القيمة أو حتى في حال مقوّماً بأقل من قيمته الدفترية ويتم معرفة ذلك من خلال العلاقة التالية:

القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم

ث- **مؤشر Tobin's Q:**

ظهر هذا النموذج بدايةً على يد نيكولاس كالدور في العام 1966 كنسبة بين القيمة السوقية للأصول المادية للشركة والكلفة الاستبدالية (الدفترية)، وفي العام 1969 قام الباحث جيمس توبين بإعادة عرض المفهوم اذ اعتبره مقياساً يقيس الربح المتعلق بالمستقبل (فرص النمو المحتملة).

يتميز استخدام هذا النموذج بأنّه يحيّد أثر أي تشوهات بسبب القوانين الضريبية أو التقديرات المحاسبية، لأنّه يستخدم القيمة السوقية لرأس مال الشركة، والّذي يأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر والربحية المتوقع الحصول عليها في المستقبل كمقابل لهذا الخطر والّتي يعكسها السعر السوقي للسهم.

يرى (أحمد،2022، ص180) بأنّ Tobin's Q يعدّ مقياساً عملياً للقيمة لشركة ناضجة لديها معظم أو كل أصولها في مكانها الصحيح، حيث يتم تقدير قيمته عن طريق نسبة القيمة السوقية لأصول الشركة (مقاسة بالقيمة السوقية لأسهمها وديونها المستحقة) مقسومة على تكلفة استبدال أصول الشركة (القيمة الدفترية).

في حين يرى (Ghani et al.،2023، ص422) بأنّه مقياس شائع الاستخدام لقياس الأداء بناءً على السوق فهو يعكس شعور المستثمرين ويتنبأ باستمرار المشاريع[4] من خلال شرح العلاقة بين القيمة السوقية وتكاليف الاستبدال للأصول، وبالتالي فإنّه من وجهة نظر المستثمرين فإنّ زيادة قيمة المؤشر تقدّم تصوراً باحتمالية زيادة قيمة المشروع.

مما سبق يتبيّن بأنّ عملية المقارنة بين القيمة السوقية للشركة وقيمتها الذاتية (Intrinsic value) تبيّن فيما إذا كانت الشركة مقيمة بأكثر (Tobin's Q >1) أو أقل من قيمتها (Tobin's Q <1) أو بشكل عادل حين يكون (Tobin's Q =1) ويعرّف هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

(القيمة السوقية للمصرف + القيمة الدفترية للالتزامات) / القيمة الدفترية للأصول

2-2 بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard:

من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة، من منطلق أنّ نجاح المؤسسات يتوقف – إلى حدّ بعيد – على قدرتها في قياس أدائها في مجالات عديدة، حيث

[4] المصارف في إطار هذه الدراسة.

تكمن أهميتها في أنّها تتيح إمكانية توضيح الرؤية للمؤسسة بشأن كيفية ترجمة إستراتيجيتها إلى أفعال (الداوي،2010، ص 223-224)، وبالتالي هي أداة إدارية استراتيجية مبنية على أربع مداخل (المالي، العملاء، العمليات، النمو).

3-2 لوحة القيادة Dashboard:

تنطلق فكرة إعداد لوحة القيادة من تشخيص وضعية المؤسسة، أي تحديد كافة العوامل الّتي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة في الآجال المحدّدة، ومحاولة التحكم فيها من أجل تحسين الوضعية العامة فهي تتضمن مجموعة من المؤشرات المتكاملة الّتي تسمح للمسؤولين بمعرفة درجة تقدم العمليات والوضعية الحقيقية للمؤسسة في وقت معين مما يبيّن بأنّها أداة رقابية تكتيكية.

المبحث الثالث: قانون قيصر

تعدّ العقوبات الاقتصـــادية من أهم الأســـاليب غير العســـكرية لتنفيذ الســـياســـات الخارجية للدول، وقد اسـتخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسـلوب ضـد أغلب الدول الّتي خالفتها في السـياسـة والنهج؛ فمنذ العام 1979، فرضـــت الولايات المتحدة والدول الغربية عقوبات اقتصـــادية عديدة على ســورية، حيث فرضــت الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها أكثر من 20 حزمة من العقوبات منذ عام 2011 وحتى عام 2020، تراوحت بين تجميد الأرصـــدة المالية في البنوك العالمية ومنع دخول شخصيات سورية إلى الدول الملتزمة بتطبيق العقوبات، والحيلولة دون تصدير السلع والمواد الغذائية وغير الغذائية إلى سورية وعقوبات تشمل المجالات المالية والطاقة والنفط، ونتيجةً لذلك، انخفض إنتاج سورية من النفط بنسبة % 90 مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة % 83 وذلك بين الأعوام 2011 وحتى العام 2024 وفق تقرير البنك الدولي – منطقة الشــرق الأوســط وشــمال إفريقيا الصــادر في حزيران 2025، حيث سـاهمت العقوبات مع العوامل الأخرى ضـمن فترة الصـراع بهذا الأثر السـلبي، وعليه نورد لمحة موجزة عن طبيعة العقوبات الّتي تعرّضت لها سورية خلال فترة الدراسة، ونركز على توضيح طبيعة عقوبات قيصر موضوع هذه الدراسة.

3-1 العقوبات الاقتصادية منذ العام 2011:

عددّ (المرعي & أبو دست ،2021) أبرز العقوبات خلال الفترة من 2011 وحتى العام 2019 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما يلي:

أ- في آب 2011، وُسّعت العقوبات الّتي كانت مفروضة سابقاً لتشمل حظر الاستثمارات الجديدة في سورية من قبل أي شخص أمريكي والاستكشاف أو إعادة الاستكشاف أو البيع أو التوريد المباشر أو غير المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل أي شخص أمريكي، أو استيراد النفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري إلى داخل الأراضـي الأمريكية أو أي صـفقة أو تعامل من قبل شخص أمريكي بالنفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري أو ما يرتبط بها.

ب- القانون الصـادر عن مجلس الشـيوخ برقم S.1472 بعنوان "قانون عقوبات سـورية لعام 2011 " والّذي يمنع الشــركات الّتي تقوم بنشــاطات تجارية في قطاع الطاقة الســوري من الوصــول إلى

المؤسسات المالية الأمريكية ويشترط على المقاولين الأمريكيين تقديم شهادات تثبت عدم انخراطهم في نشاطات خاضعة للعقوبات.

ت- العقوبات المطبقة من قبل "مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية" في شهر 2011/8 والّتي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين السوريين ورجال الأعمال إضافة إلى كيانات مثل: المصرف التجاري السوري والمصرف التابع له (المصرف السوري اللبناني، وشركة "سيريتل" للاتصالات، الشركة السورية للنفط، الشركة السورية للغاز، المؤسسة العامة للنفط)، ولاحقاً في شهر 2012/12 شملت مؤسسة الإسكان العسكرية والمصرف العقاري.

ث- قانون "سيزر (قيصر) والّذي أقره مجلس النواب الأمريكي في كانون الثاني 2019، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي والرئيس ترامب في كانون الأول من العام ذاته ودخل حيّز التنفيذ في 17 حزيران من العام 2020 ويستمر لمدة /5/ سنوات.

في حين أنّ **العقوبات الأوروبيّة كالتالي:**

أ- فرض الاتحاد الأوروبي أضخم عقوبات تفرض على دولة ثالثة، وتضمنت عدة حزم شملت مختلف مجالات الحياة السورية والّتي بدأت في 25 أيار 2011 بإيقاف برامج التعاون الثنائي بين الجانبين وتجميد المشاريع المدرجة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبي، وفرض عقوبات اقتصادية، تضمنت حظر تصدير الأسلحة ومنح الفيزا، وتجميد الأصول، وتجميد اتفاقية الشراكة مع سورية. وفي آب 2011 جمّد الاتحاد الأوروبي برامج المساعدة التقنية والمالية الثنائية مع سورية، كما وسّع نطاق الإجراءات التقييدية في مجالات النفط، التجارة والبنوك.

ب- اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي في الفترة الواقعة بين آب وأيلول 2011، على حظر المستوردات من النفط السوري والاستثمارات الجديدة في صناعة النفط السورية، كما تم حظر التعاون التقني وعمليات الإقراض والبرامج الإقليمية المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي.

ت- في كانون الأول 2011، فرض الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والطاقة بالإضافة لحظر تقديم عملة ورقية ومعدنية سورية جديدة وفرض قيود على إنشاء فروع

أو شـركات تابعة للمصـارف السـورية أو التعاون مع هذه المصـارف إضـافةً إلى فرض قيود على توفير التأمين وإعادة التأمين.

ث- في حزيران 2012 فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات تضـمنت منع شـراء السـندات الصـادرة عن الحكومة السورية، ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشـروعات مشـتركة مع المؤسـسـات المالية الأوروبية، ومنع سـورية من الاسـتفادة من القروض الاستثمارية والتسهيلات المالية والفنية الّتي يقدّمها بنك الاستثمار الأوروبي.

ويضـاف إلى ذلك أيضـاً العقوبات العربية حيث أصـدرت جامعة الدول العربية في 27 تشـرين الثاني 2011 قائمة عقوبات اقتصادية على سورية توزّعت على خمس قطاعات اقتصادية (السفر، التحويلات البنكية، تجميد الأموال، القطاع الاسـتثماري، التعاملات التجارية) وعقوبات مشـابهة من دول منفردة كتركيا.

3-2 قانون قيصر سوريا للحماية المدنية لعام 2019 " عقوبات قيصر ":

تم إقرار قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية (Caesar Act) من قبل الكونغرس الأمريكي في شـهر كانون الأول 2019 ودخل حيّز التنفيذ في شـهر حزيران 2020. وقد مثّل تصـعيداً نوعياً في العقوبات الأمريكية إذ اسـتهدف الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي أو البترول أو منتجات البترول في سـورية وأي شـخص أو كيان يقدم بشـكل مباشـر أو غير مباشـر خدمات إنشـائية أو هندسـية كبيرة للحكومة السـورية، كما تضـمن القانون فقرة لدراسـة فيما إذا كان المصـرف المركزي السـوري يشـكّل "منطقة أساسية مشبوهة لغسيل الأموال،" وبالتالي فإنّ هذه الفقرة كانت كافيةً بحدّ ذاتها لخلق بلبلة في السوق النقدية حيث يمثّل المصرف المركزي الحلقة الأساسية في النظام المصرفي لأيّ دولة، وبالتالي فإنَّ أيّ خبرٍ أو إجراء بحق هذه المؤسسة يؤثر بشكل مباشر على كافة المؤسسات المعنية المصرفية منها وغير المصرفية.

من حيث المبدأ، يتجاوز قانون قيصر العقوبات الأمريكية السابقة (كأوامر تنفيذية تحظر التعاملات مع الحكومة السورية وتجمد أصولها وتحظر استيراد النفط السوري) ليستهدف مجمل الاقتصاد السوري وأي جهات ذات صـلة به حتى من جهة الحلفاء (روسـيا وإيران) بالإضـافة لتوسـيع نطاق الشـبكة المالية

المشمولة بالعقوبات ليندرج ضمنها من يقدّمون دعماً مالياً أو مادياً أو تكنولوجياً ملحوظاً، أو يشاركون عن عمد في معاملات وصفقات كبيرة مع الحكومة السورية، أو مع أي شركة أو وزارة مملوكة من قبل الحكومة السورية، الأمر الّذي أدى إلى تفاقم المشكلة بالأخص القطاع المصرفي الّذي أصبح يتعامل مع صعوبات تضاف إلى سابقاتها في فتح الاعتمادات وإجراء التحويلات وغيرها من سداد المستحقات المالية، ليتزامن كل هذا الضغط مع انتشار وباء كورونا الأمر الّذي أدى إلى حالة شلل اقتصادي وانهيار بقيمة العملة وزيادة التضخم لتصبح القوة الشرائية للمواطن السوري شبه معدومة مما الّذي انعكس سلباً على دول الجوار، بالأخصّ لبنان والأردن البلدين الأكثر تأثراً بالمشكلة الاقتصادية حيث بدأ البلدان بالنظر إلى المستقبل بحالة من الرهبة وعدم اليقين. لبنان بروابطه التاريخية والعائلية والاقتصادية وتوجه العديد من السوريين للنظام المصرفي لهذا البلد كوسيلة للدخول للأسواق العالمية، تجاوزت الودائع السورية فيه نسبة 25.4 % من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية (sills et al.،2020، ص791)، وبالتالي يمكن تصور أنّ أزمة المصارف اللبنانية كانت أحد أسبابها الأزمة الاقتصادية الّتي تعصف بالاقتصاد السوري، إضافةً للأثر العكسي لتلك الأزمة على ازدياد المشكلة الاقتصادية في سورية بعد أن كانت المصارف اللبنانية تعتبر بوابة خلفية للعديد من رجال الأعمال السوريين.

على المقلب الآخر، الأردن ومع استقباله لعدد هائل من اللاجئين يقارب 700 ألف لاجئ أصبح أيضاً عرضةً لأزمة اقتصادية عابرة للحدود بحكم موقعه وشراكته التاريخية للاقتصاد السوري المنهك.

إنّ الاستهداف المباشر من خلال هذا القانون لبنية الاقتصاد السوري عزل النظام وقطع كافة الروابط الاقتصادية الرسمية خارجياً، وشجّع التعامل مع وسطاء غير رسميين ما أدى إلى انهيار حاد في الليرة السورية وزيادة في أسعار المستهلكين، ما انعكس سلباً على الواقع الاجتماعي في ضوء الارتفاع الملحوظ في معدلات الفقر (Madouni &Derradji،2020، ص61).

لم تتناول أيّ دراسة سابقة – على حدّ علم الباحث – دراسة أثر عقوبات قيصر في الأداء المالي للمصارف السورية بمختلف أنواعها أو في جوانب أخرى من الاقتصاد بمختلف قطاعاته، حيث اقتصرت الأدبيات المرتبطة بهذا الخصوص على مقالات قانونية تتضمن تفصيلاً لتلك العقوبات

ونطاق شـمولها وآثارها دون وجود مقاييس كمية تبيّن تلك النتائج، باسـتثناء (Laham et al.، 2023) والّتي تناولت أثر العقوبات الإجمالي اعتباراً من العام 2011 في استدامة المصارف السورية الخاصّة، وخلصت إلى أنّ العقوبات تمثّل فرصةً ممتازةً للمصارف للإبداع من خلال تقديم خدمات جديدة وتعديل هيكل العمولات لديها، مع الإشـارة إلى أنّ فصـل المراجعة الأدبية لتلك الدراسـة يبيّن أنّ الدراسـات السابقة لها (الدراسـة) تتعلق بأثر العقوبات على شركات ضـمن دول كروسيا وإيران الأمر الّذي يعزّز حقيقة قلّة أو عدم وجود دراسات بهذا الخصوص لسورية.

المبحث الرابع: مراجعة الأدبيات التطبيقية

سيتم التطرّق في هذا المبحث إلى عدد من الأدبيات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة، إضافةً لبيان ما يميّز هذه الدراسة عن سابقاتها.

تبقى العلاقة بين الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي للمصارف غير واضحة المعالم، حيث تختلف نتائج الدراسات باختلاف طريقة حساب المتغيرات الممثلة لهم، واختلاف البلدان والمجموعات الإقليمية عينة الدراسة، وقد تختلف باختلاف الفترة الزمنية والمتغيرات الّتي يكون لها أثر في طبيعة تلك العلاقة وطبيعة المصرف (تقليدي – إسلامي)، ولا يخفى أثر الأزمات على المؤسسات المالية حيث تعتبر أول القطاعات المتأثرة بتلك الأزمات الأمر الّذي ينعكس سلباً على عدد من تلك المؤسسات وتكيّف بعضها مع التداعيات المرافقة واغتنام الجزء المتبقي من تلك المؤسسات لهذا الفرصة تبعاً لمرونتها وعوامل القوة المتراكمة لديها والّتي تساعدها في انتهاز فرصة ضعف المنافسين والاستفادة من هذا الوضع، وقد يساهم وجود إدارة رشيدة لتلك المؤسسات في تجاوز الظروف الضاغطة.

خلصت عدد من الدراسات إلى وجود أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي مثل (Mateev et al،2024)، (Mehzabin et al،2023) و (Mateev et al،2025) في حين كانت النتيجة معاكسة لدى كل من (Neves et al.، 2020)، (Dsouza et al.، 2022) و(Wahyuni & Umam،2023)، ويلاحظ الباحث بأنّ أغلب الدراسات تستخدم المؤشرات التقليدية في قياس كل من الكفاءة والأداء المالي عند دراسة العلاقة بينهما حيث أنّ الأداء المالي في أغلبها يعبّر عنه بالعائد على الأصول أو العائد علي حقوق الملكية والكفاءة كنسبة بين بنود التكاليف والإيرادات أو بين التكاليف ومجموع الأصول.

تركّز العديد من الدراسات مثل (Ismeel & Alashari،2024)، (Mouna،2025)، عند اعتماد أسلوب مغلف البيانات في دراسة وتقييم الكفاءة النسبية للمصارف على اعتبارها أحد أبعاد الأداء والنظر بتقييم الكفاءة وترتيب المصارف وفقاً للقيم الناتجة عن عملية التحليل، ونظراً لكون أسلوب DEA يتيح عملية تحديد قيم الفائض الخاصّة بالمدخلات أو المخرجات الداخلة في عملية التحليل فإنّ قسماً كبيراً من الدراسات تقتصر على هذه الجزئية بترتيب المصارف وفقاً للكفاءة المحسوبة

واســـتخراج فوائض المدخلات/المخرجات حســـب الحال، دون النظر بأثر الكفاءة في متغيرات أخرى كالأداء المالي.

وعند اختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة أو اختبار أثر خصـــائص ذلك المجلس يقتصـــر الأمر على أحد الخصائص دون الاعتماد على مؤشر مركب بهذا الخصوص.

وحرصاً من الباحث على وضوح عرض الدراسات السابقة، سيتم تقسيم تلك الدراسات إلى مجموعات، تتضمن **الأولى** الدراسات الّتي اعتمدت احتساب الكفاءة بالطرق التقليدية كمؤشر أو نسبة، أم المجموعة **الثانية** الدراسـات الّتي تعاملت مع مفهوم الكفاءة بأسـلوب مغلف البيانات DEA، في حين سـتتضـمن المجموعة **الثالثة** الدراسـات الخاصّـة بأثر العقوبات أو الأزمات وخصـائص مجلس الإدارة (الحوكمة) في الأداء المالي.

أ- المجموعة الأولى: الدراسات الّتي اعتمدت المؤشرات التقليدية في احتساب الكفاءة التشغيليّة

1- (Neves et al.، 2020): European Bank's Performance and Efficiency

هدف هذا البحث إلى تحليل العوامل المؤثرة في ربحية وكفاءة /94/ بنك من البنوك التجارية المدرجة في منطقة اليورو خلال الفترة 2011– 2016، باسـتخدام طريقة العزوم المرجّحة GMM، وخلصـت الدراسـة إلى أنّ نسـبة التكلفة إلى الدخل CIR كمقياس للكفاءة التشـغيليّة لها أثر سـلبي ومعنوي في الربحية مقاسةً بالعائد على متوسط الأصول ROAA وكذلك الأمر فيما يخص حجم المصرف SIZE.

2- **(الشعار& وزملاؤه،2022):** أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيليّة والسيولة في ربحية المصارف الخاصّة (دراسة مقارنة بين المصارف والإسلامية والتقليدية في سورية)

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيليّة **مقاسةً بالمصاريف التشغيليّة / إجمالي الأصـول)** والسـيولة (كمتغيرات مسـتقلة) في ربحية المصـارف الخاصّـة العاملة في سـورية – وعددها /14/ مصـرفاً (/3/ منها إسـلامية)– مقاسـةً بالعائد على حقوق الملكية ROE، باسـتخدام السـلاسـل الزمنية المقطعية (Panel data) خلال الفترة 2011 – 2020، ومقارنة النتائج بين المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث تم استخدام كل من نموذج البانل الساكن والديناميكي فيما يخص الأداء المالي للمصـارف التقليدية والإسـلامية على التوالي، وتوصـلت الدراسـة إلى وجود **أثر موجب**

معنوي للكفاءة التشـغيليّة في **ربحية المصـارف التقليدية** وأثر سـلبي ومعنوي في ربحية المصـارف الإسلامية وذلك عند مستوى معنوية 10%.

3- (Dsouza et al.، 2022) :

Impact of Bank Efficiency on the Profitability of the Banks in India: An Empirical Analysis Using Panel Data Approach.

هدف هذا البحث إلى دراسـة أثر الكفاءة المصـرفية معبراً عنها بنسـبتين (التكلفة إلى الدخل CI، نفقات الموظفين / إجمالي النفقات SE/TE) في ربحية المصـارف الهندية مقاسـةً بالعائد على الأصـولROA وصـافي هامش الفوائد NIM، وذلك باسـتخدام نموذج الانحدار التجميعي. تضـمّنت العينة /527/ مشاهدة من /33/ مصرف من العام 2001 وحتى 2020، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لنسبة CI في العائد على الأصول ROA، في حين كان لنسبة SE/TE أثر موجب معنوي في ROA وموجب غير معنوي في NIM.

4- (Mehzabin et al.، 2023):

The effect of capital structure, operating efficiency and non-interest income on bank profitability: new evidence from Asia

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر هيكل رأس المال، **والكفاءة التشـغيليّة مقاسـةً بالمصـاريف التشـغيليّة غير المرتبطة بالفائدة / إجمالي الأصـول)** والدخل من غير الفوائد NII ratio في ربحية المصـارف مقاسـةً بالعائد على الأصـول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، حيث تمّ انتقاء عينة من /492/ مصـرف من /28/ دولة في قارة آسـيا خلال الفترة من 2004 وحتى 2018 من خلال تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باسـتخدام نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects وتم إدراج متغير حجم المصرف SIZE كمتغير ضابط في النموذج، وخلصت الدراسة إلى **وجود أثر إيجابي معنوي للكفاءة التشغيليّة** عند مستوى معنوية 1% **في الربحية (ROA– ROE).**

5- (Wahyuni & Umam، 2023):

The Effect of Credit Risk, Capital Adequacy and Operational Efficiency on Banking Financial Performance with a Profitability Approach

هدف هذا البحث إلى دراسـة أثر مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال والكفاءة التشـغيليّة **BOPO** مقاسـةً **بنسـبة تكاليف التشـغيل إلى إيرادات التشـغيل** في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصـول

ROA لعينة من /39/ مصرفاً تقليدياً في أندونيسيا خلال الفترة من /2019/ ولغاية /2021/ باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، وخلص البحث إلى **وجود أثر سلبي ومعنوي للكفاءة التشغيليّة** في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

6- **(موصلي & صالحاني، 2024):**

دراسة أثر جائحة كورونا والكفاءة التشغيليّة في ربحية المصارف الاسلامية المدرجة في سوق دمشق للأرواق المالية

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر جائحة كورونا COVID **والكفاءة التشغيليّة** OE **(مقاسةً بالمصاريف التشغيليّة / الدخل التشغيلي)** في ربحية المصارف الاسلامية – المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها /3/ مصارف– معبّراً عنها بمؤشري الربحية معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، خلال الفترة من عام 2016 حتى 2022 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ونموذج التأثيرات الثابتة، بالإضافة لحجم المصرف SIZE كمتغير ضابط وخلصت الدراسة **إلى وجود أثر سلبي معنوي للكفاءة التشغيليّة** OE في ROA وROE.

7-(Dinka & Asfaw، 2025):

The impact of efficiency and income diversification on performance of commercial banks: evidence from Sub-Saharan African countries.

هدف هذا البحث إلى **دراسة أثر الكفاءة التشغيليّة مقاسةً بنسبة التكلفة إلى الدخل** والكفاءة التخصصية مقاسةً بالودائع إلى إجمالي الأصول وتنويع الدخل في الأداء المالي للمصارف التجارية مقاساً بالعائد على الأصول ROA وصافي هامش الفوائد NIM خلال الفترة من /2007/ ولغاية /2021/ ولعينة من /35/ مصرف من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) باستخدام نموذج GMM (طريقة العزوم المرجحة) ذو الخطوتينTWO STEPS، **وخلصت الدراسة لوجود أثر موجب ومعنوي للكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي (NIM – ROA).**

ب–المجموعة الثانية: الدراسات الّتي اعتمدت أسلوب DEA في احتساب الكفاءة التشغيليّة

1- (Nawary et al.، 2023):

Determinants of Shareholders' Value Creation in the Listed Egyptian Commercial Banks (2012-2021).

هدف هذا البحث إلى دراسة العوامل الرئيسة المؤثرة في خلق قيمة المساهمين في البنوك التجارية المصرية المدرجة خلال الفترة (2012–2021) وعددها /10/ مصارف، ومن خلال تقدير نموذج انحدار للسلاسل الزمنية المقطعية، تبيّن **بأنّ الكفاءة التشغيليّة** مقاسةً وفق DEA – Malmquist (من ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة) **لها أثر موجب معنوي في القيمة المضافة السوقية** MVA (أحد المقاييس السوقية للأداء) وذلك عند مستوى معنوية 1%.

2- (Mateev et al.، 2024):

Bank performance before and during the COVID-19 crisis: Does efficiency play a role?

هدف هذا البحث إلى دراسة **أثر الكفاءة مقاسةً بأسلوب (تحليل) مغلف البيانات** DEA (/4/ مدخلات هي نفقات الموظفين، الأصول الثابتة، الودائع، القروض المتعثرة) و(/3/ مخرجات إجمالي القروض، الأصول المولدة للدخل، الدخل من غير الفائدة) وهيكل السوق المصرفي في الأداء مقاساً بالعائد على الأصول EARTA والعائد على إجمالي القروض EARGL في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الجائحة، حيث شمل البحث /225/ مصرف من /18/ دولة في المنطقة المذكورة خلال الفترة من /2006/ ولغاية /2020/. ومن خلال تقدير نموذج انحدار متعدد للسلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، **خلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب محدود للكفاءة التشغيليّة في ربحية المصارف التقليدية والإسلامية** مقاسةً بالعائد على الأصول EARTA والعائد على إجمالي القروض EARGL قبل جائحة كورونا وبنسبة أكثر لدى المصارف التقليدية ووجود أثر غير معنوي للكفاءة خلال الجائحة.

3- (Mirzaei et al.، 2024):

Bank stock performance during the COVID-19 crisis: does efficiency explain why Islamic banks fared relatively better?

هدف هذا البحث إلى تقييم أداء أسعار أسهم المصارف الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية خلال المرحلة الأولى من جائحة كورونا والممتدة من كانون الأول 2019 ولغاية آذار 2020، وذلك من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد لبيانات /426/ مصرف من /48/ دولة، حيث تم اختبار أثر الكفاءة التشغيليّة مقاسةً بأسلوب DEA في أداء الأسهم، **وخلصت الدراسة إلى أن الكفاءة التشغيليّة لها** أثر موجب ومعنوي في أداء أسهم المصارف الإسلامية، وأثر غير معنوي في أداء أسهم المصارف التقليدية خلال الفترة المدروسة.

4- (Mateev et al.، 2025):

Bank performance and financial stability during the COVID-19 pandemic: lessons from the MENA region

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التركز السوقي مقاساً بالتركز السوقي CR وhh-index والكفاءة المقدرة من خلال منهج DEA في ربحية المصارف مقاسة بالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكيةROE ، واستقرارها مقاساً بـ Z−score خلال فترة جائحة كورونا وذلك لعينة من /575/ مصرف من /20/ دولة من مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة من 2006 −2021 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لبيانات لوحية من خلال نموذج الآثار الثابتة والعشوائية وطريقة العزوم المرجحة GMM، **وخلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي للكفاءة في أداء المصارف مقاساً بـ (ROA – ROE).**

5- (Aranda & Wardani، 2024):

The Effect of Operational Efficiency on the Financial Performance of Islamic Banks Listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2019-2023 Period: Data Envelopment Analysis (DEA) Approach.

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر الكفاءة التشغيليّة (التقنية− Technical Efficiency) و(الحجمية − Scale Efficiency) مقاسةً بأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) في الأداء المالي مقاساً بمنهجية RGEC (المخاطر Risk، الحوكمة Governance، الربحية Earnings، رأس المال Capital)

لثلاث مصـارف إسـلامية مدرجة في بورصـة إندونيسـيا خلال الفترة 2019–2023 وذلك باسـتخدام أسـلوب الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج أنّ عدم وجود أثر معنوي للكفاءة التقنية مقاسـةً وفق VRS في الأداء المالي، ووجود أثر سلبي ومعنوي للكفاءة الحجمية.

6- (Garrab & Yahyaoui، 2025):

Impact of high and low-level capabilities on bank performance.

هدف هذا البحث إلى دراسـة أثر القدرات (الكفاءة) منخفضـة المسـتوى (التشـغيليّة) وعالية المسـتوى (الاسـتراتيجية) مقاسـةً وفق أسـلوب (تحليل) مغلف البيانات DEA في الأداء المالي مقاسـاً بمؤشـر ماريس (Marris Ratio) وهو مؤشر مشابه لمؤشر Tobin's Q لعينة من /11/ مصرف مدرج في السوق المالية التونسية خلال الفترة من 2000 إلى 2010. ومن خلال تقدير نموذج انحدار باستخدام (طريقة العزوم المرجّحة) GMM، خلصـت الدراسـة إلى أنّ القدرات **وبالأخص الاسـتراتيجية** لها أثر **موجب ومعنوي في الأداء المالي.**

7- (Misra & Sahoo، 2026):

What drives the profitability of Indian banks: Level or growth efficiency?

هدف هذا البحث إلى دراسـة أثر الكفاءة التشـغيليّة مقاسـةً باسـتخدام أسـلوب DEA –بأسـلوب ثابت بدايةً لقياس الكفاءة LE ولاحقاً بأسـلوب ديناميكي GE حيث قام بدايةً باعتبار المدخلات والمخرجات كأرقام طبيعية وفي الأسلوب الديناميكي قام باحتساب نمو تلك المدخلات والمخرجات– وبنسبة التكلفة إلى الدخل في ربحية البنوك التجارية الهندية مقاسـةً بالعائد على الأصـول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE خلال الفترة 2005–2024 باسـتخدام عينة من 50 بنكاً وتقدير نموذج بطريقة العزوم المرجحة GMM وخلصـت الدراسـة إلى أن كفاءة النمو GE لها تأثير إيجابي معنوي متفوّقة على كل من كفاءة المستوى LE ونسبة التكلفة إلى الدخل CIR ويتجلّى هذا التأثير الإيجابي بشكل خاص في البنوك العامة والبنوك الخاصّة الجديدة.

ت- المجموعة الثالثة: الدراسات الّتي تضمنت اختبار المتغيرات ضمن العقوبات أو الأزمات إضافةً لتلك المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (الحوكمة)

1- (El-chaarani et al.، 2022):

The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19

هدف هذا البحث إلى قياس أثر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والّتي تضـــمنت /10/ متغيرات مسـتقلة من ضـمنها حجم المجلس واسـتقلاليته ونسـبة النسـاء في المجلس إضـافةً للملكية الداخلية والخارجية.. في الأداء المالي مقاســاً بمؤشــر Tobin's Q ونســبة خطر الائتمان CRR لعينة من البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإجمالي /148/ بنك ضمن /11/ دولة وذلك خلال العام 2020، حيث اعتمدت الدراســـة على بيانات مالية وغير مالية جُمِّعت من التقارير الســـنوية للمصارف وقاعدة بيانات (Orbis Bank Focus) وتقارير البنك الدولي وتم تحليلها باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) وطريقة المربعات الصـــغرى ذات المرحلتين (Two-Stage Least Squares)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي لاستقلالية المجلس ونسبة الملكية الداخلية والخارجية في الأداء مقاساً بـــ Tobin's Q وعدم جود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النساء وحجم المجلس في الأداء المالي.

2- (Laham et al.، 2023):

Pain or Gain? The Impact of Sanctions on the Sustainability of Banks' Services

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر العقوبات المالية على الجمهوريّة العربيّة السوريّة في استدامة خدمات المصارف التجارية الخاصّة خلال الفترة الممتدة من 2011 وحتى العام 2021، وذلك باستخدام أسلوب اختبار الفروق بين المتوســـطات (Equality of means test)، حيث تمّت مقارنة إيرادات الفوائد وإيرادات العمولات، وخلصـــت الدراســـة إلى أنّ العقوبات المفروضـــة أدّت إلى توجه المصـــارف نحو المنتجات عالية المخاطر.

:(2025،Abiad et al.) -3

The Impact of Board of Directors' Characteristics on the Financial Performance of the Banking Sector in Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: The Moderating Role of Bank Size.

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر حوكمة الشركات متمثلةً بكل من (حجم المجلس، استقلالية المجلس، نسبة النساء في المجلس، ازدواجية عمل الرئيس التنفيذي (كعضو في المجلس إضافةً لعمله) ومستوى التحصيل العلمي للأعضاء) بالإضافة لدراسة الدور المعدّل لحجم المصرف في الأداء المالي للمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2019 – 2023 لعينة من /66/ مصرف من /6/ بلدان (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وعُمان، وقطر) وذلك استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد على مرحلتين تضمنت الأولى تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (Two-Stage Least Squares) والأخرى بطريقة العزوم المرجحة GMM وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي لكل من حجم المجلس BS واستقلاليته BIN في الربحية ونسبة النساء في المجلس في الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، في حين كان أثر ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي متباينا حيث تبيّن أنّ ازدواجية المنصب تزيد من العائد على حقوق المساهمين، بينما يكون تأثيرها غير ذي دلالة إحصائية في العائد على الأصول، ولم يتبيّن وجود أثر معنوي لمستوى التحصيل العلمي لأعضاء المجلس في الأداء المالي.

الجدول أدناه يتضمّن ملخص للأدبيات السابقة الّتي استندت عليها هذه الدراسة مرتّبة من الأقدم للأحدث:

جدول رقم /1/ يتضمّن ملخص عن الدراسات السابقة الّتي استندت عليها الدراسة مرتّبة من الأقدم للأحدث

الباحث	العينة	الفترة	الأسلوب المستخدم	النتائج
(2020،Neves et al.)	/94/ بنك في منطقة اليورو	2011-2016	طريقة العزوم المرجّحة GMM	أثر سلبي ومعنوي للكفاءة التشغيليّة في الربحية كمقياس للأداء.

(الشعار & وزملاؤه،2022)	/14/ مصرف (/3 / منها إسلامية)	2020 – 2011	السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام النماذج الساكنة والديناميكية	أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة ربحية المصارف التقليدية وسلبي ومعنوي في ربحية المصارف الإسلامية
(Dsouza et al.، 2022)	/33/ مصرف في الهند	2020–2001	نموذج الانحدار التجميعي	أثر سلبي معنوي للكفاءة التشغيليّة في ربحية المصارف.
(El-chaarani et al.،2022)	/148/ بنك ضمن /11/ دولة في MENA region	2020	نموذج التأثيرات الثابتة وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	أثر موجب معنوي لاستقلالية المجلس ونسبة الملكية الداخلية والخارجية في الأداء المالي، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النساء وحجم المجلس في الأداء المالي.
(Mehzabin et al،2023)	/492/ مصرف من /28/ دولة في قارة آسيا	2004 – 2018	نموذج التأثيرات الثابتة	أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة في الربحية.
(Wahyuni&Umam،2023)	/39/ مصرف تقليدي في أندونسيا	2021–2019	نموذج انحدار متعدد للسلاسل الزمنية المقطعية	أثر سلبي ومعنوي للكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي (الربحية).
(Laham et al،2023)	/14/ مصرف في سورية	2021–2011	اختبار الفروق بين المتوسطات والتحليل الوصفي	معظم البنوك الخاصّة السورية أعادت توجيه عملياتها نحو الأنشطة الأكثر خطورة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الخطرة، وخاصة القروض والتسهيلات.
(Nawary et al.، 2023)	/10/ مصارف المصرية	2021–2012	نموذج انحدار للسلاسل الزمنية المقطعية	وجود أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة في القيمة المضافة السوقية MVA (أحد المقاييس السوقية للأداء).

(Mateev et al.،2024)	/225/ مصرف في /18/ دولة في MENA region[5]	2006–2020	نموذج انحدار متعدد للسلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة في ربحية المصارف التقليدية والإسلامية قبل جائحة كورونا وبنسبة أكثر لدى المصارف التقليدية، ووجود أثر غير معنوي خلال الجائحة
(Mirzaei et al.، 2024)	/426/ مصرف من /48/ دولة	كانون الأول 2019 ولغاية آذار 2020	تحليل الانحدار المتعدد	أثر موجب ومعنوي للكفاءة التشغيليّة لها في أداء أسهم المصارف الإسلامية وأثر غير معنوي في أداء أسهم المصارف التقليدية.
(موصلي& صالحاني،2024)	3 مصارف إسلامية	2016–2022	نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة	وجود أثر سلبي معنوي للكفاءة التشغيليّة في الربحية.
Aranda & Wardani) (2024،	/3/ مصارف إسلامية	2019–2023	نموذج انحدار للسلاسل الزمنية المقطعية	عدم وجود أثر معنوي للكفاءة التقنية VRS، ووجود أثر سلبي ومعنوي للكفاءة الحجمية SE في الأداء المالي.
(Mateev et al.،2025)	/575/ مصرف من /20/ دولة في MENA region	2006 – 2021	نموذج الآثار الثابتة والعشوائية وطريقة العزوم المرجحة GMM	وجود أثر موجب معنوي للكفاءة في أداء المصارف.
(Dinka & Asfaw، 2025)	/35/ مصرف في SSA[6]	2007–2021	two-step generalized Method of Moments (GMM)	أثر موجب معنوي للكفاءة التشغيليّة في ربحية المصارف.
(Abiad et al.،2025)	/66/ مصرف من /6/ بلدان خليجية	2019 – 2023	طريقة المربعات الصغرى Two-Stage Least Squares و طريقة العزوم المرجحة GMM	وجود أثر موجب معنوي لكل من حجم المجلس واستقلاليته ونسبة النساء في المجلس في الأداء المالي.

[5] Middle East and North Africa دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
[6] Sub-Saharan Africa إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

Garrab &) (2025،Yahyaoui	/11/ مصرفاً تونسياً	2010-2000	طريقة العزوم المرجحة GMM	القدرات (الكفاءة) وبالأخص الاستراتيجية لها أثر موجب ومعنوي في الأداء المالي.
Misra &) (2026،Sahoo	/50/ مصرفاً	2024-2005	طريقة العزوم المرجحة GMM	وجود أثر موجب معنوي لكفاءة النمو GE في الربحية، وأثر غير معنوي لكفاءة المستوى LE، وسلبي غير معنوي لنسبة التكلفة إلى الدخل CIR.

المصدر: من إعداد الباحث

مما سبق يتضّح أنّ اختلاف نتائج العلاقة بين الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي قد يعود إلى اختلاف أساليب القياس؛ حيث أنّ اعتبار الكفاءة التشغيليّة كنسبة بين المصاريف والإيرادات عند استخدام المؤشرات التقليدية كأساس لتقييم الكفاءة يقتضي زيادة الكفاءة في حال انخفاض هذه النسبة حيث أنّ زيادة المصاريف التشغيليّة مقارنةً بالدخل التشغيلي قد يعني في بعض المواضع إدارة كفؤة للنفقات، إلاّ أنّه قد يرتبط بانخفاض بعض أوجه النشاط نتيجة ضغط النفقات أو توقف عمليات تدريب الموظفين أو تقليص تعويضاتهم، وفي بعض الحالات تقليص حجم المخصصات المطلوبة لمواجهة بعض المخاطر أو مقابلة شريحة من الالتزامات، مما يؤثر سلباً على الأداء المالي، بينما أظهرت الدراسات الّتي استخدمت DEA علاقات أكثر استقرارًا أو غير معنوية، نظراً لكون DEA يقيس الكفاءة النسبية ويتضمن عدة أساليب (مناهج) في الاحتساب بالإضافة لاختلاف التوجه (المدخل) بين مدخلي يركز على تخفيض المدخلات مع الحفاظ على المخرجات أو العكس بزيادة المخرجات مقابل المدخلات ذاتها. كما يتبيّن بأن البيئة الاقتصادية والأزمات تلعب دورًا حاسمًا في تغيير اتجاه العلاقة، إذ قد تتحول الكفاءة المرتفعة إلى عامل مخاطرة في فترات عدم الاستقرار، أو قد تشكل حافزاً للمصرف نتيجة مرونة هيكله أو توفر نقاط قوة لديه يتميز بها عن منافسيه.

وبالتالي يرى الباحث بأنّه على الرغم من كثرة الدراسات الّتي تناولت الكفاءة التشغيليّة أو الأداء المالي أو الحوكمة، إلاّ أنّ الأدبيات تفتقر – على حد علمه- إلى دراسة تجمع بين هذه المتغيرات الثلاثة في نموذج واحد، خصوصًا في ظل وجود أزمة حقيقية تعصف بالاقتصاد المدروس. كما أنّ معظم الدراسات الّتي استخدمت DEA اكتفت بقياس الكفاءة دون تحليل أثرها في الأداء المالي، ممّا

يبرز ضرورة إجراء الدراسة وفق التوجه الحالي ضمن هذا البحث لصياغة علاقة بين المتغيرات الّتي تمثل هذه الجوانب.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنّها:

1- تهدف لدراسة أثر الكفاءة التشغيليّة مقاسةً وفق أسلوب (تحليل) مغلف البيانات -نموذج تباين العائد إلى الحجم VRS في أداء المصارف السوريّة التقليديّة الخاصّة وفق أحد مقاييس القيمة السوقية Tobin's Q وذلك خلال فترة سريان عقوبات قيصر والأعوام الّتي سبقته[7] وذلك لتحديد أثر الكفاءة التشغيليّة خلال تلك المرحلتين. وبالتالي فقد تمّ الجمع بين موضوع الكفاءة التشغيليّة الخاصّة بالمصارف عينة الدراسة وبين أداء أسهمها والقيمة السوقية لها.

2- تقوم على اختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة من خلال مؤشر مركب لمجموعة من خمس خصائص متعلقة بالمجلس وفق قيم معيارية لتلك الخصائص ضماناً لتجانس مكونات المؤشر وليس عن طريق اختبار كل خاصة على حدة.

3- تضمنت عملية اختبار متجانسة من حيث الفترة الزمنية حيث تشتمل على فترتين قبل وبعد عقوبات قيصر وبمدة /5/ سنوات لكل فترة ضماناً لاتساق عملية التحليل.

4- جرت عملية التحقق من النتائج على أكثر من مستوى وبأكثر من طريقة ضماناً لسلامة النتائج ومتانتها.

وبذلك تعتبر هذه الدراسة امتداداً للأدبيات السابقة بهذا الخصوص وقيمة مضافة متواضعة لاختبار العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف على أكثر من مستوى.

[7] مع الإشارة إلى أن فترة البحث تبدأ من العام 2015.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المقدمة:

في هذا الفصـــل ســيتم عرض لمحة عن المصـــارف عينة الدراســة وبعض التحليلات الأولية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما سيتم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج من خلال توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالتالي سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول من هذا الفصل لمحة عن المصارف عينة الدراسة وبعض التحليلات الأولية الّتي تتعلق ببعض متغيرات الدراسة

في حين يتطرق المبحث الثاني إلى التحليل الإحصـــائي المتبع والنتائج العملية لدراســـة أثر الكفاءة التشـــغيليّة في الأداء المالي في ظل عقوبات قيصـــر ولاحقاً اختبار الأثر المعدّل لخصـــائص مجلس الإدارة.

المبحث الأول: عينة ومتغيرات الدراسة

1-لمحة عن المصارف عينة الدراسة:

يتكوّن القطاع المصـــرفي في الجمهوريّة العربيّة الســوريّة من /11/ مصـــرفاً تقليدياً، /4/ مصـــارف إسلامية، /6/ مصارف عامة و/4/ مصارف للتمويل الأصغر.

تقتصـر حدود هذا البحث المكانية على المصـارف التقليدية السورية الخاصّـة حيث شمل بشكل أولي /11/ مصرفاً ببيانات سنوية تمتد لـــ /14/ عاماً اعتباراً من /2011/ وحتى /2024/ ضمناً وبالتالي تضمن مجتمع البحث الأولي /154/ وحدة صنع قرار (DMUs) وهي التسمية المعتمدة عند استخدام أسـلوب مغلف البيانات DEA، **إلاّ أنّه** وخلال عملية جمع البيانات اللازمة لعملية التحليل الإحصـائي وبسـبب اسـتخدام الأسـلوب المشـار إليه آنفاً لاحتسـاب الكفاءة التشـغيليّة تبيّن بأنّ بعض المدخلات والمخرجات تحوي قيماً ســـالبة غير قابلة للإدخال نظراً لتعذر قبولها من قبل البرنامج المســـتخدم، بالإضـــافة لعدم القدرة على الحصـــول على بعض البيانات الخاصّـــة بمصـــرف ســـورية والخليج للعام /2024/، وعليه فقد اقتضت الضرورة تقليص مجتمع البحث والمدة المدروسة لتصبح /10/ مصـارف لـ /10/ أعوام وذلك اعتباراً من العام /2015/ وحتى العام /2024/ حيث توفرت كافة البيانات اللازمة لعملية الدراسة.

فيما يلي جدول بالمصارف عينة الدراسة مع معلومات موجزة تتضمن رمزه (المعتمد في عملية التحليل ضمن هذا البحث والمعتمد ضمن التقارير الصـادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)، تاريخ التأسـيس إضـافةً لمؤشـرين متعلقين بالكفاءة التشـغيليّة والأداء المالي عن العامين 2023-2024 وفق ما ورد في تقرير نتائج أعمال قطاع المصـــارف التقليدية عن عام 2024 الصـــادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حيث تمّ احتساب المؤشرين المذكورين بموجب العلاقات المبينة أدناه:

الكفاءة التشغيليّة = المصاريف التشغيليّة ÷ إجمالي الدخل التشغيلي

الأداء المالي مقاساً بـ ROA = صافي الدخل للمساهمين ÷ مجموع الموجودات

الجدول رقم (2) البنوك عينة الدراسة ومؤشري الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي لعامي 2023-2024

م	اسم المصرف	رمزه	تاريخ التأسيس	الكفاءة التشغيليّة		ROA	
				2024	2023	2024	2023
1	البنك العربي – سورية	ARBS	2004	%53	%5	%3	%41
2	بنك الائتمان الأهلي	BASY	2005	%58	%12	%3	%33
3	بنك بيبلوس – سورية	BBS	2005	%81	%5	%1	%47
4	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003	%87	%21	%1	%14
5	بنك الأردن – سورية	BOJS	2008	%47	%4	%3	%21
6	بنك سورية والمهجر	BSO	2003	%45	%12	%4	%22
7	مصرف فرنسبنك –سورية	FSBS	2008	%73	%12	%1	%28
8	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2003	%36	%6	%3	%22
9	بنك قطر الوطني –سورية	QNBS	2009	%21	%2	%7	%55
10	بنك الشرق	SHRQ	2008	%42	%5	%4	%34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير نتائج أعمال قطاع المصارف التقليدية عن عام 2024 الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

بالاطلاع على الجدول أعلاه يتبيّن ما يلي:

1- إنّ أعلى نسبة للكفاءة التشغيليّة (المصاريف التشغيليّة/الدخل التشغيلي) كانت لبنك بيمو وأدناها لبنك قطر الوطني، وعليه، فإنّ بنك قطر الوطني هو فعلياً الأعلى كفاءة تشغيلية، بينما بنك بيمو هو الأدنى.

2- من حيث الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول ROA جاء بنك قطر الوطني في المرتبة الأولى، في حين كان بنك بيمو السعودي الفرنسي في المرتبة الأخيرة في هذا السياق للعامين ذاتهما وبالتالي فإن بنك بيمو هو الأقل كفاءةً وأداء مالي بين المصارف عينة الدراسة.

3- يلاحظ الفرق الواضح بين العامين فيما يتعلق بكل من الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي فقد انخفضت الكفاءة التشغيليّة (من حيث النسبة) في العام 2024 وبالمقابل انخفض الأداء المالي.

2-متغيرات الدراسة:

يبيّن الجدول أدناه متغيرات الدراســـة وترميزها والدراســـات التطبيقية الّتي تم الاعتماد عليها لاحتســاب تلك المتغيرات، علماً بأنّه تمّ بيان آلية الاحتســاب في الإطار العام للدراســة- فقرة متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3) متغيرات الدراسة، رموزها وعينة من الدراسات السابقة الّتي اعتمدتها أو أسلوب احتسابها

نوع المتغير	المتغير	رمزه	ملاحظات
تابع	الأداء المالي	TOBINQ	(Bui et al.، 2023) (Abdul Ghani et al.، 2023) (Moudud-Ul-Huq et al.، 2020)
مستقل	الكفاءة التشغيليّة	VRS	(Aranda & Wardani، 2024)
مستقل	عقوبات قيصر	CAESAR	**متغير وهمي DUMMY** يأخذ القيمة 0 للأعوام من 2015 وحتى 2019 وقيمة 1 للأعوام 2020 وحتى 2024
ضابط	معيار التقرير المالي الدولي رقم /9/	IFRS9	**متغير وهمي DUMMY** يأخذ القيمة 0 للأعوام من 2015 وحتى 2017 وقيمة 1 للأعوام 2018 وحتى 2024
ضابط	حجم المصرف	SIZE	(Moudud-Ul-Huq et al.، 2020) (Mateev et al.، 2025)
معدّل	مجلس الإدارة	BOARD	من إعداد الباحث

المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يلي بعض النقاط من المهم توضيحها بخصوص بعض المتغيرات أعلاه:

1- الكفاءة التشغيليّة VRS: تم احتسابه باستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA -المنهج الوسيط حيث يرى (Othman, et al.، 2016 ص 915) بأنّ هذا المدخل (المنهج) أكثر ملائمة في تقييم القطاع المصرفي ويعتبره (جزر & الأمين،2021، ص11) المدخل الأكثر قبولاً ويناسب طبيعة النشاط المصرفي، ووفق التوجه المدخلي، ويفضّل الباحثون النماذج المعتمدة عليه في الدراسات المحلية والعالمية الخاصّة بكفاءة المصارف (Wang et al،2024، ص4) تبعاً للافتراض بأنّ إدارات المصارف لها القدرة على التحكم بالمدخلات أكثر من المخرجات.

تمّ اعتماد مدخلين (Inputs) هما المصاريف التشغيليّة وودائع العملاء ومخرجين (Outputs) هما الدخل التشغيلي[8] وصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلف)، واستخدام برنامج DEAP V 2.1 بواجهة WIN4DEAP2 للحصول على النتائج، وللتحقق تم اللجوء للغة البرمجة R4.5.2 حيث تبيّن تطابق النتائج للنماذج الثلاثة CRS,VRS,SE وسيتم الاعتماد على قيم VRS في هذه الدراسة كونها تعطي نتائج أكثر دقّة للكفاءة التقنية للمصارف مختلفة الحجم (Aranda & Wardani،2024، ص7278)

2- معيار التقرير المالي الدولي **IFRS9:** متغير وهمي يأخذ القيمة 1 للأعوام من 2018 وحتى العام 2024، وقد تم إدراجه نظراً لكون أغلب قيم المدخلات والمخرجات المعتمدة ضمن هذه الدراسة في حساب الكفاءة التشغيليّة أعلاه قد تأثرت بعد تطبيق هذا المعيار. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تطبيق المعيار محليّاً اعتباراً من 2019/1/1[9] إلاّ أن تطبيقه تمّ بأثر رجعي اعتباراً من 2018/1/1 وهذا ما استدعى منحه قيمة 1 اعتباراً من 2018.

3- مجلس الإدارة **BOARD:** مؤشر مركب يتضمن خمس خصائص متعلقة بمجلس الإدارة هي (عدد أعضاء المجلس – نسبة النساء – نسبة غير السوريين – عدد الاجتماعات خلال العام – نسبة ملكية الأعضاء) حيث تم إعطاء كافة الخصائص الوزن النسبي نفسه دون ترجيح، وقد تم تحويل القيم الخام لتلك الخصائص إلى قيم معيارية Z-score وحساب المتوسط الحسابي لتلك القيم المعيارية ولكل مشاهدة على حدة (المشاهدة هي القيم المعيارية لتلك الخصائص لكل مصرف بالعام ذاته).

وبغية تكوين صورة أولية تخص المتغيرين الرئيسيين في البحث (الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي)، يبيّن الجدولان رقم /4/ و /5/ قيم VRS للمصارف عينة الدراسة خلال فترة البحث، قيم TOBINQ على التوالي، مع بعض الاستنتاجات بهذا الخصوص علماً بأنّه تم ترتيب القيم تنازلياً من اليمين بناءً على المتوسط (**AVG**) لسهولة المقارنة حيث يشير AVG إلى المتوسط، STD إلى الانحراف المعياري، CV إلى معامل الاختلاف.

[8] بعد استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.
[9] بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م.ن تاريخ 2019/2/14.

الجدول رقم (4) يتضمن قيم VRS[10] للمصارف عينة الدراسة مع وصف إحصائي بسيط

AVG	ARBS	BSO	IBTF	BASY	BBS	SHRQ	BBSF	FSBS	BOJS	QNBS	
0.62	0.36	0.38	0.34	0.40	0.73	0.79	0.58	0.66	1	1	2015
0.66	0.29	0.42	0.41	0.77	0.39	1	0.49	0.82	1	1	2016
0.68	0.28	0.49	1	0.73	1	0.63	0.57	0.69	0.73	0.70	2017
0.69	0.28	0.55	0.70	0.34	0.78	0.94	1	0.95	0.69	0.62	2018
0.81	0.33	0.31	1	0.83	1	1	1	1	0.83	0.83	2019
0.54	0.31	0.24	0.53	0.57	0.58	0.48	0.61	0.80	0.61	0.70	2020
0.57	0.19	0.25	0.49	0.85	0.58	0.34	0.72	0.71	0.73	0.87	2021
0.75	0.59	0.35	0.68	0.88	0.61	0.67	1	0.91	0.94	0.91	2022
0.76	0.48	0.33	0.67	0.67	0.87	0.93	0.99	0.64	1	1	2023
0.86	0.50	0.79	0.66	1	0.84	0.79	1	1	1	1	2024
	0.36	0.41	0.65	0.70	0.74	0.76	0.80	0.82	0.85	0.86	**AVG**
	0.12	0.17	0.22	0.21	0.20	0.23	0.22	0.14	0.15	0.15	**STD**
	0.34	0.40	0.34	0.30	0.27	0.30	0.28	0.17	0.18	0.17	**CV**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على مخرجات برنامج DEAP V2.1

من الجدول أعلاه يتبيّن الآتي:

1- تتراوح قيم VRS لعينة المصارف بين [1،0]، حيث تشير القيمة 1 إلى الكفاءة الكاملة وتشير القيم الأدنى إلى وجود عدم كفاءة نسبية.

2- إنّ أعلى المصارف كفاءة تشغيلية خلال فترة الدراسة هو بنك قطر الوطني QNBS بمتوسط بلغ 0.86 وهذه النتيجة متوافقة مع ما ورد في الجدول السابق المعتمد على بيانات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وكان البنك العربي ARBS الأقل كفاءة 0.36، يليه بنك سورية والمهجر BSO 0.41 ممّا يشير إلى تباين كبير في الأداء التشغيلي بين تلك المصارف.

3- يُظهر معامل الاختلاف CV درجة استقرار الكفاءة حيث كان أكثر المصارف استقراراً هو بنك قطر الوطني 0.17، فرنسبنك 0.17 يليهم بنك الأردن. وهذا يشير إلى قدرة هذه المصارف على الحفاظ على مستويات كفاءة متقاربة رغم التغيرات الاقتصادية وكان أقل

[10] تمّ التقريب إلى أقرب مرتبتين لسهولة العرض.

المصـــارف اســتقراراً بنك ســورية والمهجر 0.40، يليه بنك العربي 0.34، المصــرف الدولي للتجارة والتمويل 0.34 ممّا قد يعكس تعرضها لصدمات تشغيلية أكبر.

4- انخفض متوسـط كفاءة المصـارف خلال عامي 2020 -2021 حيث بلغت 0.54، 0.57 بشكل ملحوظ وعاود الارتفاع في الأعوام اللاحقة وهي الفترة الّتي شهدت تطبيق ونفاذ عقوبات قيصر.

5- حقّق عدد من المصارف كفاءة كاملة في عدة سنوات وهم (الأردن – قطر – بيمو) وقد يعود الســـبب إلى أنّها حققت كفاءة حقيقية في اســـتخدام المدخلات أو أنّها اســـتخدمت كمراجع (benchmarks) في DEA.

6- خلال عامي 2019، 2024 كان عدد المصـارف الّتي حققت كفاءة تامة /5/ مصـارف وحقّق هذان العامان أعلى نسبة متوسط كفاءة ويمكن تفسير هذا مبدئياً بأنّ العام 2019 سبق دخول عقوبات قيصـــر حيّز التنفيذ، وأنّه في العام 2024 كانت قد تمكّنت عدد من المصـــارف من استرداد عافيتها والتكيّف مع الوضع القائم.

الجدول رقم (5) يتضمن قيم TOBIN Q[11] للمصارف عينة الدراسة مع وصف إحصائي بسيط

AVG	QNBS	BBS	FSBS	ARBS	SHRQ	BASY	IBTF	BOJS	BSO	BBSF	
0.90	0.43	0.91	0.90	0.95	1.02	0.96	0.99	0.91	0.97	0.99	2015
0.83	0.49	0.82	0.83	0.84	0.85	0.85	0.95	0.78	0.94	0.95	2016
1.06	1.21	0.98	1.06	1.12	1.24	1.07	0.94	0.87	1.05	1.02	2017
1.09	0.91	1.00	1.00	1.14	1.11	1.14	1.07	1.20	1.22	1.12	2018
1.04	0.76	1.00	0.98	1.13	1.05	1.11	0.96	1.15	1.19	1.10	2019
0.85	0.64	0.76	0.82	0.77	0.87	0.89	0.91	0.86	0.98	1.00	2020
0.80	0.68	0.67	0.81	0.71	0.81	0.78	0.93	0.84	0.88	0.94	2021
0.89	0.97	0.67	0.80	0.76	0.84	0.97	0.99	0.93	0.93	1.08	2022
0.77	0.65	0.59	0.70	0.59	0.73	0.85	0.88	1.04	0.80	0.89	2023
0.81	0.77	0.57	0.69	0.76	0.92	0.77	0.88	1.12	0.87	0.81	2024
	0.75	**0.80**	**0.86**	**0.88**	**0.94**	**0.94**	**0.95**	**0.97**	**0.98**	**0.99**	**AVG**
	0.21	**0.15**	**0.11**	**0.18**	**0.14**	**0.12**	**0.05**	**0.13**	**0.12**	**0.09**	**STD**
	0.28	**0.19**	**0.13**	**0.20**	**0.15**	**0.13**	**0.05**	**0.14**	**0.13**	**0.09**	**CV**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL

[11] تمّ التقريب إلى أقرب مرتبتين لسهولة العرض.

يتبيّن من الجدول أعلاه:

1- يشير متوسط قيم المؤشر إلى أنّ السوق المالي يُقيّم هذه المصارف بأقل من قيمة أصولها الدفترية. الأمر الّذي يمكن تفسيره بوجود توقعات سلبية لنمو الأرباح المستقبلية، ارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيليّة، تأثير الظروف الاقتصادية الكلية (عقوبات، تضخم، ركود)، أو ضعف في الحوكمة والكفاءة الإدارية.

2- أدنى مصرف بقيم المؤشر هو بنك قطر الوطني QNBS 0.75 رغم أنّه كان الأعلى كفاءةً.

3- أكثر المصارف استقراراً هو الدولي للتجارة والتمويل بمعامل C.V 0.05، يليه بيمو 0.09 على عكس بنك قطر 0.28 والعربي 0.20.

4- يلاحظ قبل العام 2017 انخفاض قيمة المؤشر وارتفاعها في السنوات الثلاثة اللاحقة لتعاود الانخفاض مع العام 2020 والّتي تزامنت مع دخول العقوبات حيز التنفيذ.

5- سجّل بنك الشرق أعلى قيمة مؤشر في 2017 حيث بلغت 1.24 وسجل بنك قطر أدناها 0.43 خلال العام 2015.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

قبل اختبار الفرضـيات ومناقشـة النتائج لا بدّ من التوصـيف الإحصـائي لمتغيرات الدراسـة واختبار الارتباط بين متغيرات الدراسـة، واختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لاسـتخدام اختبارات اسـتقرار السـلاسـل المناسـبة، ليليها اختبار نموذج البيانات الزمنية المقطعية الملائم PANEL DATA ثمّ اختبارات المتانة المتاحة ROBUST.

2-1 التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول أدناه التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (6): التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

IFRS9	SIZE	CAESAR	BOARD	VRS	TOBINQ	
0.70	11.41	0.50	0.0000[12]	0.69	0.91	Mean
1.00	11.32	0.50	0.0354	0.70	0.91	Median
1.00	12.93	1.00	1.0778	1.00	1.24	Maximum
0.00	10.37	0.00	-1.4890	0.19	0.43	Minimum
0.46	0.58	0.50	0.4998	0.24	0.17	Std. Dev.
-0.87	0.48	0.00	-0.9034	-0.28	-0.32	Skewness
1.76	2.47	1.00	4.5621	1.91	3.01	Kurtosis
***19.09	*5.04	***16.67	***16.67	**6.30	1.68	Jarque-Bera[13]
100	100	100	100	100	100	Observations

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

يلاحظ من الجدول ما يلي:

1- تُظهر معظم المتغيرات تقارباً بين المتوسط والوسيط، ممّا يشير إلى عدم وجود انحرافات شديدة في التوزيع.

2- بالنسـبة لمتغير **الأداء المالي TOBINQ**: تبلغ متوسـط القيمة 0.91 وبالتالي فإنّ تلك المصـارف مقوّمة بأقل من قيمتها. بلغت أقصـى قيمة للمؤشـر 1.24 تعود لبنك الشـرق بالعام

[12] تم تقريب الرقم لأقرب أربع منازل بعد الفاصلة نظراً لصغره.
[13] (***) عند مستوى معنوية 1%، (**) عند مستوى معنوية 5%، (*) عند مستوى معنوية 10%.

2017 وأدنى قيمة 0.43 لبنك قطر في العام 2015 وتبيّن احتمالية اختبار Jarque-Bera بأن بيانات السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي (Probability>0.05).

3- بالنسبة لمتغير الكفاءة التشغيليّة **VRS**: يمثّل هذا المتغير مستوى الكفاءة التشغيليّة (الفنية) ويبلغ متوسط الكفاءة 0.69 وبالتالي فإنّ المصارف عينة البحث بحاجة لتقليل مدخلاتها بنسبة تقارب 30% مع الحفاظ على مستوى المخرجات وسجّل البنك العربي في العام 2021 أدنى مستوى (0.19) وتبيّن احتمالية اختبار Jarque-Bera بأنّ بيانات السلسلة لا تخضع للتوزيع الطبيعي (Probability<0.05).

4- بالنسبة لمتغير مجلس الإدارة **BOARD**: أعلى قيمة للمؤشر كانت 1.0778 لدى بنك قطر في العام 2023 وأدنى قيمة 1.489- لدى بنك عودة (الائتمان الأهلي) في العام 2020، وتبيّن احتمالية اختبار Jarque-Bera بأنّ بيانات السلسلة لا تخضع للتوزيع الطبيعي (Probability<0.05)، علماً بأنّ الإشارة السالبة لعدد من قيم المؤشر تعود لقيام الباحث بتحويل قيمة كل مشاهدة (خاصية لمجلس الإدارة) إلى قيم معيارية (ضماناً للاتساق)، وبالتالي في حال كان متوسط القيم أكبر من قيمة المشاهدة سينتج قيمة سالبة للمؤشر، على سبيل المثال عدد أعضاء مجلس أحد المصارف أقلّ من متوسط عدد أعضاء مجالس المصارف عينة الدراسة.

5- بالنسبة لمتغير الحجم **SIZE**: تبلغ متوسط القيمة 11.41 وأعلى فيمة 12.93 لدى بنك بيمو في العام 2024 وأدنى قيمة 10.37 لدى بنك الأردن في العام 2015، وتبيّن احتمالية اختبار Jarque-Bera بأنّ بيانات السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي (Probability>0.05).

6- **بالنسبة لمتغير عقوبات قيصر CAESAR**: تبلغ متوسط القيمة 0.50 يعني أنّ نصف سنوات الدراسة وقعت بعد العقوبات، والنصف الآخر قبلها.

2-2 اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول أدناه معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (7) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

BOARD	CAESAR	IFRS9	SIZE	VRS	TOBINQ	Correlation Probability
					1	TOBINQ

				1	-0.128	VRS
				-----	0.21	
			1	0.171	-0.349	SIZE
			-----	0.090	0.000	
		1	0.549	0.108	-0.098	IFRS9
		-----	0.000	0.29	0.33	
	1	0.655	0.773	0.008	-0.480	CAESAR
	-----	0.000	0.000	0.94	0.000	
1	-0.183	-0.155	-0.156	0.016	0.157	BOARD
-----	0.07	0.12	0.12	0.87	0.12	

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

من الجدول أعلاه يتبيّن ما يلي:

1- العلاقة بين المتغير التابع (الأداء المالي TOBINQ) والمتغيرات المستقلة:

توجد علاقة سلبية وغير معنوية مع الكفاءة التشغيليّة VRS ومتغير IFRS9- وسلبية ومعنوية مع الحجم SIZE ومتغير عقوبات قيصر CAESAR في حين توجد علاقة موجبة وغير معنوية مع متغير مجلس الإدارة BOARD.

2- العلاقة بين المتغيرات المستقلة:

يلاحظ وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الحجم SIZE وكل من CAESAR وIFRS9 وبالتالي يتّضح بشكل أولي بأنّ المصارف الأكبر حجماً أكثر تأثراً أو عرضةً للتأثر بعقوبات قيصر ووجود علاقة موجبة ومعنوية بين (CAESAR- IFRS9).

وبخصـــوص المتغير المعدّل فإنّ ارتباطه بباقي المتغيرات غير ذو تأثير وفق النتائج المبينة في الجدول، وبالتالي لا يوجد ما يستدعي الشك بخصوص إمكانية وجود تشوه بالنموذج المقدّر، إلاّ أنّه حرصـــاً على ســـلامة منهجية التحليل الإحصـــائي المراد إجراؤه تم إجراء اختبار تضـــخم التباين Variance Inflation Factor بشـــكل يدوي نظراً لعدم توفر الاختبار المذكور في برنامج EVIEWS13 المســـتخدم من قبل الباحث بغرض التأكد من عدم وجود مشـــكلة تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، حيث تمّ تقدير انحدار لكل متغير من المتغيرات المستقلة غير الوهمية (VRS – SIZE – BOARD) واستخراج قيمة معامل التحديد R^2 ، ثم حساب VIF وفق الصيغة الإحصائية المعتمدة ($VIF=1/(1- R^2)$ وكانت النتائج ضمن الحدود المقبولة إحصائياً (أقل من /5/) وبالتالي تمّ التحقق من عدم وجود مشكلة تعدّد خطي جوهرية.

يبيّن الجدول أدناه قيم R^2 لنماذج الانحدار المقدرة واللازمة لإجراء الاختبار أعلاه مع القيم المقابلة لاختبار VIF.

الجدول رقم (8) يتضمن قيم R^2 مع القيم المقابلة لاختبارVIF وذلك للمتغيرات المستقلة غير الوهمية

المتغير	قيمة R^2	VIF
VRS	0.0809	1.09
SIZE	0.6266	2.68
BOARD	0.0370	1.04

المصدر: من إعداد الباحث

3-2 اختبار ارتباط الوحدات المقطعية Cross-Sectional Dependence:

يهدف هذا الاختبار للتحقق مما إذا كانت الوحدات (المصـارف عينة البحث) مسـتقلة إحصـائيًا أم أنّ هناك ترابطاً بنيوياً فيما بينها، ويُعدّ هذا الاختبار خطوةً أسـاسـية لتحديد ملاءمة نماذج البانل التقليدية خصـوصًـا في قطاع المصـارف حيث تتأثر الوحدات ببعضـها نتيجة البيئة الاقتصـادية المشـتركة، التشـريعات، والعقوبات. إنّ وجود ارتباط بين المقاطع يعني أنّ صـدمات أحد المصـارف قد تنتقل إلى بقية المصارف.

تنصّ فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود اعتماد مقطعي (ارتباط).

الجدول رقم (9) نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لعينة الدراسة

BOARD		SIZE		VRS		TOBINQ		Test
Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic	
0.00	86.95	0.00	441.52	0.11	56.95	0.00	201.31	Breusch-Pagan LM
0.00	4.42	0.00	41.80	0.21	1.26	0.00	16.48	Pesaran scaled LM
0.00	3.87	0.00	41.24	0.48	0.70	0.00	15.92	Bias-corrected scaled LM
0.79	−0.27	0.00	21.01	0.00	5.08	0.00	13.02	**Pesaran CD**

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

من الجدول أعلاه يتبيّن بأنّ جميع المتغيرات – باســـتثناء متغير الكفاءة التشـــغيليّة – VRS تُظهر ارتباطاً مقطعياً دالّاً إحصـــائياً، حيث جاءت قيم الاحتمالية في معظم الاختبارات أقل من 0.05، ممّا يؤدي إلى رفض فرضـــية العدم الّتي تفترض اســـتقلال المقاطع العرضـــية. الأمر الّذي يعكس تأثر المصـــارف الســـورية الخاصّـــة بعوامل مشـــتركة قد تكون ناتجة عن البيئة الاقتصـــادية والعقوبات، ممّا يســـتلزم اســـتخدام اختبارات الجيل الثاني في فحص اســـتقرارية الســـلاســـل الزمنية، نظراً لقدرتها على التعامل مع الارتباط المقطعي، خلافاً لاختبارات الجيل الأول (IPS,PP,ADF) الّتي تفترض استقلال الوحدات.

4-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

نظرًا لوجود ارتباط مقطعي دال إحصـــائياً بين معظم المتغيرات وفق ما تم بيانه في الفقرة الســـابقة، فإنّ استخدام اختبارات الجيل الأول للاستقرارية يصبح غير مناسب لأنّها تفترض استقلال الوحدات. وعليه، تمّ اسـتخدام اختبار (Cross-sectionally Augmented IPS – CIPS) وهو أحد اختبارات الجيل الثاني الّتي تسمح بالتعامل مع الارتباط المقطعي بين الوحدات.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام CIPS

المتغير	T-stat		Critical value[14]		درجة التكامل
	constant	Constant + trend	constant	Constant + trend	
TOBINQ	− 2.89	− 5.23	− 2.52	− 3.27	I (0)
VRS	− 1.99	− 12.06	− 2.52	− 3.27	I (0) مع اتجاه
SIZE	− 3.73	− 4.29	− 2.52	− 3.27	I (0)
BOARD	−2.05	−9.05	− 2.52	− 3.27	I (0) مع اتجاه

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

من الجدول أعلاه يتبيّن أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى I (0) حيث أن قيم T-stat أكثر سلبية من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي رفض فرضية العدم والّتي تنص على عدم الاستقرار، مع ملاحظة أن متغيري الكفاءة ومجلس الإدارة VRS، BOARD يتطلبان تضمين اتجاه زمني للحصول على استقرار واضح. وبناءً على ذلك، لا توجد متغيرات من الدرجة الأولى I (1)، مما يعني أنّ نماذج التكامل المشترك أو نماذج ARDL للسلاسل الزمنية المقطعية لا تنطبق على هذه الحالة، ويمكن الانتقال مباشرة إلى نماذج الانحدار المناسبة لبيانات البانل مستقرة.

2-5 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

بدايةً يوجد ثلاثة نماذج للبيانات المقطعية نبيّنها أدناه:

أ- **نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS:** يفترض أنّ جميع الوحدات (البنوك) متشابهة تماماً ولا توجد فروق غير مرصودة بينها، وبالتالي يفترض أنّ الفروق تعود فقط إلى الخطأ العشوائي.

ب- **نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects:** يفترض وجود فروق غير مرصودة بين البنوك، وهي عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، أي أنّها مجرد انحرافات عشوائية ناتجة عن عوامل طارئة أو نوعية.

ت-**نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects:** يفترض وجود فروق غير مرصودة بين البنوك، لكنّها مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وبالتالي هناك خصائص ثابتة خاصة بكل مصرف تؤثر في العلاقة.

[14] عند مستوى معنوية 5%.

2-5-1 المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعيPooled OLS والتأثيرات العشـوائية Random Effects:

بغرض التأكد ممّا إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الوحدات المقطعية تســتدعي الانتقال إلى نموذج الآثار العشــوائية تم اســتخدام اختبار Lagrange Multiplier (Breusch–Pagan LM) للتحقّق من ملاءمة نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS لبيانات البانل، وذلك من خلال فحص ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الوحدات المقطعية تستدعي الانتقال إلى نموذج الآثار العشوائية. تنصّ فرضـــية العدم على عدم وجود تأثيرات مقطعية، وبالتالي ملائمة نموذج Pooled، مقابل الفرضـــية البديلة الّتي تشير إلى وجود تباين بين الوحدات يستوجب استخدام نموذج الآثار العشوائية.

الجدول رقم (11) نتيجة اختبار LM للتأثيرات العشوائية

الاختبار	Prob
Breusch-Pagan	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

وقد أظهرت نتائج الاختبار أنّ قيمة الاحتمالية المصـاحبة لاختبار Breusch–Pagan كانت أقل من 5%، مما يؤدي إلى رفض فرضـــية العدم وقبول الفرضـــية البديلة. وبناءً على ذلك، فإنّ نموذج POOLED OLS غير مناســـب لبيانات الدراســـة، ويجب الانتقال إلى نموذج الآثار العشـــوائية Random Effects.

بعد تحديد عدم ملاءمة نموذج POOLED، ستكون الخطوة التالية إجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، بهدف تحديد النموذج الأكثر ملائمة.

2-5-2 المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects ونموذج التأثيرات العشـــوائية Random Effects:

تمّ تقدير نموذج التأثيرات العشــوائية وإجراء اختبار Hausman وتبيّن بأنّ نموذج التأثيرات العشــوائية هو النموذج المناسب استناداً لنتائج الاختبار وفق ما هو مبين في الجدول أدناه

الجدول رقم (12) نتائج اختبار Hausman للمقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
ملخص الاختبار	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq.d.f	Prob
Cross-section random	0.00000	5	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

من الجدول يتبيّن بأنّ القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (1.000)، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية 5%. وبناءً عليه، لا يتم رفض فرضية العدم الّتي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، والنتيجة اعتماد نموذج Random Effects كنموذج نهائي لتحليل العلاقة بين الكفاءة التشغيليّة والأداء المالي في المصارف.

2-5-3 نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects:

فيما يلي نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية علماً بأنّه ولضمان الحصول على تقديرات متسقة في ظل احتمالية وجود تجانس تباين عبر المقاطع أو ارتباط ذاتي داخل كل مقطع، تم اعتماد مصفوفة تباينات متينة من نوع White cross-section (period cluster) تسمح بتعديل الانحرافات المعيارية بحيث تصبح متينة تجاه مشكلات الارتباط داخل المقطع وتغاير التباين بين المقاطع دون الحاجة إلى افتراض تجانس التباين أو استقلال الأخطاء عبر الزمن.

الجدول رقم (13) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغير التابع: TOBINQ				
المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.835	0.359	2.325	0.045
VRS	−0.122	0.071	−1.724	0.119
SIZE	0.015	0.035	0.436	0.673
CAESAR	−0.247	0.042	−5.893	0.000
IFRS9	0.152	0.063	2.414	0.039
BOARD	0.081	0.032	2.561	0.031
Effects Specification				
R-squared	0.45	Durbin-Watson stat		1.772
Adjusted R-squared	0.42	Prob(F-statistic)		0.0000

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 13

من الجدول أعلاه يتبيّن بأنّ لمتغير الكفاءة التشـغيليّة VRS أثر سـالب غير معنوي فيTOBINQ ضــمن العينة المدروســة. في حين كان لمتغير عقوبات قيصــر CAESAR أثر ســالب ومعنوي، وبالتالي كان لها تأثير ســلبي على القيمة الســوقية للمصــارف، على عكس المعيار الدولي للتقارير الماليIFRS9 والّذي يبيّن الجدول أنّ له أثر موجب ومعنوي، الأمر الّذي يشـــير إلى ارتباط إيجابي بين تطبيق المعيار وتحســن الأداء الســوقي للمصــارف. كذلك أظهر مؤشــر BOARD أثراً موجبًا ومعنوياً، في حين لم يكن لمتغير الحجم SIZE أي أثر معنوي. ووفقاً لقيمة Adjusted R-squared /0.42/ فالنموذج يفسّـر ما يقارب 42 % من التغير في قيمة TOBIN إضـافةً لكون النموذج ككل دال وفقاً لاحتمالية اختبار F-static (0.000)، واســتناداً لقيمة اختبار Durbin–Watson والبالغة 1.772 فإنّه لا توجد (ظاهرياً) مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.

هذا النموذج يمثّل متوســط أثر الكفاءة التشـــغيليّة عبر فترة البحث كاملة أي من 2015 –2024 ولاختبار أثر الكفاءة خلال الفترتين 2015–2019 الّتي سبقت عقوبات قيصـر و2020–2024 الّتي

تلتها سـيتم اللجوء إلى نموذج التفاعل (Interaction Model) من خلال إنشـاء متغير التفاعل بين الكفاءة التشغيليّة VRS ومتغير عقوبات قيصر CAESAR وسيتم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بذات الطريقة المعتمد أعلاه وفيما يلي نتيجة التقدير

الجدول رقم (14) نتائج تقدير النموذج التفاعلي VRS, CAESAR

المتغير التابع: TOBINQ				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
0.001	4.921	0.320	1.577	C
0.000	−5.813	0.038	−0.221	VRS
0.000	−13.846	0.030	−0.419	CAESAR
0.001	4.666	0.067	0.312	VRS_CAES
0.030	2.570	0.065	0.166	IFRS9
0.032	2.534	0.030	0.076	BOARD
0.168	−1.500	0.031	−0.047	SIZE
Effects Specification				
1.888	Durbin-Watson stat		0.505	R-squared
0.000	Prob(F-statistic)		0.472	Adjusted R-squared

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي 13

يمثّل متغير VRS أثر الكفاءة التشـغيليّة قبل العام 2020 حيث يتبيّن بأنّ لها أثر سـالب ومعنوي، وبالتالي فإنّ ارتفاع الكفاءة التشغيليّة يقابله انخفاض القيمة السوقية، في حين أنّ أثر الكفاءة التشغيليّة بعد العام 2020 يمثّله قيمة معامل VRS وVRS_CAES المبينين في الجدول أعلاه والبالغ كمحصلة لمجموع المعاملين 0.091 **ومعنوي**، وبالتالي أصبح الأثر موجب ومعنوي بعد العام 2020 وأصبحت الكفاءة التشغيليّة تعزّز القيمة السوقية ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ متغير عقوبات قيصر في هذا النموذج بقي ذو أثر سلبي ومعنوي وبالتالي فإنّ تلك العقوبات تركت أثراً سلبياً على القيمة السوقية للمصارف بغضّ النظر عن الكفاءة التشغيليّة.

وللتأكد من صـــحة النتيجة أعلاه بخصـــوص أثر الكفاءة التشـــغيليّة في الأداء المالي خلال الفترة الّتي سبقت دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، تم تقدير نموذج انحدار للفترة من 2015 ولغاية 2019 وبنفس الآلية المعتمدة من حيث مصفوفة التباين ونموذج التأثيرات العشوائية.

يبيّن الجدول التالي نتائج تقدير النموذج المشار إليه

الجدول رقم (15) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للفترة من 2015 – 2019

المتغير التابع: TOBINQ				
المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	1.09	0.348	3.132	0.04
VRS	−0.246	0.045	−5.467	0.005
BOARD	−0.093	0.079	−1.18	0.30
IFRS9	0.152	0.066	2.326	0.08
SIZE	0.001	0.036	0.028	0.98
Effects Specification				
R-squared	0.35	Durbin-Watson stat		2.365
Adjusted R-squared	0.29	Prob(F-statistic)		0.000

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي 13

حيث يتبيّن بأنّ للكفاءة التشـغيليّة أثر سـالب ومعنوي في الأداء المالي خلال الفترة الّتي سـبقت دخول قانون قيصر حيز التنفيذ وذات الأثر كان لمعيار التقرير المالي IFRS9 مع اختلاف مستوى المعنوية وبالتالي تتطابق النتائج بخصـــوص فترة ما قبل العقوبات بغضّ النظر عن طريقة التقدير مما يؤكد صحة التقدير المذكور أعلاه.

ولضـمان متانة النتائج الّتي تم الحصـول عليها من نموذج التأثيرات العشـوائية للفترة كاملةً من 2015 ولغاية 2024، تم اعتماد طريقة العزوم المرجّحة Generalized Method of Moments-GMM لبيانات البانل الديناميكية وفق المنهجية الّتي طوّرها Arellano & Bond (1991) حيث أنّها مناسبة بشـكل خاص لنماذج بيانات البانل الديناميكية الّتي تؤثر فيها القيم السـابقة للمتغير التابع على النتائج

الحالية، ونظراً للمشـــكلة الّتي واجهت الباحث خلال التحليل الإحصـــائي حيث تعذّر تقدير النموذج بطريقة TWO-STEP بسبب وجود مشكلة" Near singular matrix" الّتي قد تظهر في العينات الصـغيرة (حيث يبلغ عدد المقاطع العرضـية 10 مصـارف فقط) عند اسـتخدام مصـفوفة الترجيح ذات الخطوتين(Two-step) فقد تم الاكتفاء بـ One step للتقدير إضافةً للاعتماد على تصحيح الأخطاء المعيارية بطريقة White Period والمستخدمة ضمن خطوات تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للبحث وذلك لضمان متانة الاستدلال الإحصائي في وجود تباين غير متجانس وفيما يلي نتائج تقدير النموذج وفق GMM:

الجدول رقم (16) نتائج تقدير نموذج العزوم المرجّحة GMM

المتغير التابع: TOBINQ				
المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
TOBINQ (-1)	−0.064	0.176	−0.362	0.725
VRS	−0.101	0.130	−0.776	0.458
CAESAR	−0.232	0.062	−3.774	0.004
IFRS9	0.149	0.030	5.026	0.001
SIZE	−0.010	0.066	−0.151	0.883
BOARD	0.118	0.045	2.629	0.027
Effects Specification				
J-statistic	59.904	Instrument rank		60
Prob(J-statistic)	0.27			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي 13

تتميّز هذه الطريقة بقدرتها على حلّ مشـــكلة عدم تجانس التباين للبواقي Heteroscedasticity of residuals ومشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة والبواقي (Endogeneity). (Abiad et al،2025)

وبالنظر إلى احتمالية (Prob (J-statistic وتجاوزها مستوى المعنوية 0.05، تُقبل الفرضية الصفرية بأنّ جميع الأدوات Instruments صـــالحة وغير مرتبطة بحدود الخطأ وبالتالي فإنّ النموذج محدّد بشكل صحيح (Correctly specified).

يبيّن الجدول أدناه مقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات العشـوائية ونموذج GMM والّتي بينت تطابقاً مع النتائج الأصـــلية مما يؤكد متانة النتائج وإمكانية الوثوق بالاســـتنتاجات المســـتخلصـــة من النموذج الأصلي.

الجدول رقم (17) مقارنة نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج GMM

المتغير	نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج GMM		ملاحظات
	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	
TOBINQ (-1)			−0.064	0.725	
VRS	−0.122	0.119	−0.101	0.458	
CAESAR	−0.247	0.000	−0.232	0.004	
IFRS9	0.152	0.039	0.149	0.001	
SIZE	0.015	0.673	−0.010	0.883	
BOARD	0.081	0.031	0.118	0.027	

المصدر من إعداد الباحث

يتبيّن من الجدول أعلاه بأنّ المتغير التابع المبطئ غير معنوي أي أنّ الأداء المالي في السنة السابقة لا يؤثر على الأداء في الســنة الحالية وأنّ نموذج التأثيرات العشــوائية الســاكن (غير الديناميكي) كان كافياً، كما أنّ معنوية المتغيرات في كلا النموذجين وقيم المعاملات متقاربة جدّاً، وبالتالي تعتبر نتيجة تقدير نموذج التأثيرات العشـوائية عن الفترة الكاملة بين العام 2015−2024 ملاءمة ومناسـبة للعلاقة بين المتغيرات.

2-5-4 اختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة في دراســـة أثر الكفاءة التشـــغيليّة في ظل عقوبات قيصر في الأداء المالي:

لاختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة في العلاقة بين الكفاءة التشـغيليّة والأداء المالي في ظل عقوبات قيصــر، تم تقدير نموذج تفاعل ثلاثي بين متغير الكفاءة VRS، ومؤشــر مجلس الإدارة BOARD، ومتغير العقوباتCAESAR .

الجدول رقم (18) نتائج تقدير النموذج التفاعلي BOARD, CAESAR,VRS

المتغير التابع: TOBINQ				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
0.001	4.553	0.377	1.716	C
0.000	-9.090	0.021	-0.192	VRS
0.000	-17.599	0.023	-0.411	CAESAR
0.000	5.611	0.055	0.310	VRS_CAESAR
0.081	-1.967	0.154	-0.303	VRS_BOARD
0.005	-3.738	0.088	-0.330	BOARD_CAESAR
0.006	3.608	0.159	0.573	VRS_BOARD_CAESAR
0.026	2.656	0.062	0.166	IFRS9
0.005	3.658	0.061	0.221	BOARD
0.135	-1.643	0.037	-0.061	SIZE
Effects Specification				
2.12	Durbin-Watson stat	0.56	R-squared	
0.00	Prob(F-statistic)	0.51	Adjusted R-squared	

المصدر من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي 13

يبيّن الجدول أنّ الكفاءة التشـــغيليّة VRS كانت ذات أثر ســـلبي قبل العقوبات، وأنّ مجالس الإدارة القوية كانت تزيد من هذا الأثر السـلبي عند مسـتوى معنوية 10% وذلك تبعاً لقيمة المعامل الخاص بمتغير VRS_BOARD، كما أنّ أثر التفاعل بين الكفاءة والعقوبات VRS_CAESAR موجبًا ومعنوياً وهي ذات النتيجة الواردة بنموذج التفاعل الثنائي أعلاه، **والنقطة الأهم** في هذا الســـياق أنّ معامل التفاعل الثلاثي VRS_BOARD_CAESAR جاء موجبًا ومعنوياً، بما يدل على أنّ مجالس الإدارة القوية تعزّز أثر الكفاءة التشغيليّة على القيمة السوقية للبنوك في ظل العقوبات، وتحوّل الكفاءة إلى مصـدر حماية ورفع للأداء المالي. وبالتالي فإنّ مجلس الإدارة كأحد عوامل الحوكمة تلعب دورًا معدّلاً حاسماً في بيئة الأزمات والعقوبات.

واتّســـقت هذه النتيجة مع ســـابقاتها في النماذج الأخرى أعلاه بخصـــوص أثر عقوبات قيصـــر CAESAR ومتغير IFRS9 وحجم المصرف SIZE.

مناقشة النتائج:

1- أثر الكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي خلال فترة الدراسة (قبل وبعد فرض عقوبات قيصر):

أظهرت نتائج نموذجي التأثيرات العشـــوائية وGMM **أنّه** لا أثر معنوي للكفاءة التشـــغيليّة في الأداء المالي عند تقدير النموذجين لكامل فترة الدراسـة، إلا أنّ تقسـيم فترة الدراسـة بما يتلاءم وهدف الدراسـة بالتعرف على هذا الأثر خلال فترة العقوبات، بيّن أنّ أثر الكفاءة التشـــغيليّة كان ســـالبًا ومعنوياً قبل العقوبات، ثم أصـبح موجبًا ومعنوياً بعدها، **وبالتالي** فإنّ الافتراض الأول لهذه الدراسـة تم تأكيده بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية في الأداء المالي خلال فترة عقوبات قيصر.

يمكن تفســـير هذا التغير بالأثر بين الفترتين قبل وبعد العقوبات بأنّ المصـــارف –خلال الفترات الاعتيادية– قد لا توظّف مواردها بالشـكل الأمثل أو أنّ طبيعة عملياتها ونموذج أعمالها لم يأخذ بعين الاعتبار ظروفاً ضـاغطة متوقع حدوثها. في الواقع السوري شـهدت الفترة اللاحقة للعام /2011/ حالة من عدم الاســـتقرار لدى المصـــارف تمثلت بتوجيهات بوقف الإقراض ولاحقاً تقييدات على ســـحب السـيولة، وعليه يفترض أن تكون تلك المصـارف على مدى الأعوام اللاحقة قد تكيفت مع هذه الأزمة الهيكلية، من خلال تعزيز كفاءتها وتحويلها إلى أداة حاســـمة للبقاء وتعويض القيود المفروضـــة على

النشـــاط المصـــرفي ومن الممكن أن يعزى ســـبب هذه التحول لقدرة المصـــارف على التكيف مع نمط العقوبات تبعاً لخبرتها الســـابقة، وتحول آلية عملها باتجاه اســـتحداث علاقة مبتكرة بين المدخلات والمخرجات، وهذا يتوافق مع نتائج دراســـة (Laham et al.،2023) بأنّ معظم البنوك الخاصّـــة الســـورية أعادت توجيه عملياتها نحو الأنشـــطة الأكثر خطورة، مما أدّى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الخطرة، وخاصةً القروض والتسهيلات.

تنسـجم النتائج الّتي توصـلت لها هذه الدراسـة –بخصـوص الفترة الّتي سـبقت فرض عقوبات قيصـر ودخولها حيّز التنفيذ بأنّ للكفاءة التشـــغيليّة أثر ســـالب ومعنوي في الأداء المالي للمصـــارف– مع (Neves et al.،2020)، (Dsouza et al.، 2022)، (Wahyuni & Umam،2023) ومـع (الشعار & وزملاؤه ،2022)، (موصلي & صالحاني،2024) والّتي خلصت إلى وجود ذات الأثر لدى المصـارف الإسـلامية في حين أنّ نتائج الدراسـة فيما يخصّ فترة سـريان عقوبات قيصـر بأنّ للكفاءة التشـغيليّة أثر موجب ومعنوي في الأداء المالي للمصـارف تنسـجم مع (الشـعار & وزملاؤه ،2022) بخصـــوص ما توصـــل إليه فيما يتعلّق بالمصـــارف التقليدية ومع (Mehzabin et al.، 2023)، (Dinka & Asfaw، 2025)، (Nawary et al.، 2023) ، (Mirzaei et al.، 2024) ، (Mateev et al.، 2024)، (Mateev et al.، 2025)، (Garrab & Yahyaoui،2025) و(Misra & Sahoo،2026).

2-الدور المعدِّل لمجلس الإدارة في ظل عقوبات قيصر:

خلال الفترة من 2015 ولغاية 2024 كان لمجلس الإدارة كمتغير مســـتقل أثر موجب معنوي عند مسـتوى معنوية 5% في الأداء المالي وذلك عند تقدير كل من نموذج التأثيرات العشـوائية وGMM، في حين بيّنت نتائج نموذج التفاعل الثلاثي أعلاه أنّ أثره –عند اقترانه بالكفاءة التشـــغيلية– في الأداء المـالي خلال الفترة الّتي ســـبقت تطبيق العقوبـات كـان ســـالبـاً ومعنويـاً وفقاً لمعـامـل واحتمـاليـة VRS_BOARD، أمّا عند تفاعل المتغيرات الثلاثة (VRS, CAESAR, BOARD) يتضّـــح أنّ لمجلس الإدارة دورًا معدِّلًا مهمًا في العلاقة بين الكفاءة التشـغيليّة والأداء المالي تحت تأثير العقوبات؛ إذ كان تأثير المجلس قبل عام 2020 يميل إلى إضـــعاف أثر الكفاءة التشـــغيليّة، بينما أصـــبح بعد العقوبات موجبًا ومعنوياً، **وبالتالي** فإنّ الافتراض الثاني لهذه الدراســـة تم تأكيده بوجود أثر ذو دلالة

إحصـــائية لدور مجلس الإدارة في تعديل أثر الكفاءة التشـــغيلية في الأداء المالي خلال فترة عقوبات قيصر. ويمكن تفسير ذلك بأنّ خصائص مجالس الإدارة كأحد مكونات الحوكمة المؤسسية – كما عُبِّر عنها بالمؤشر المركب المستخدم في هذه الدراسة – تصبح أداة مهمة في أوقات الأزمات تتولى حماية المصرف في الفترات الصعبة وتوجيه أنشطته بما يساهم في تعزيز قيمته السوقية، وهو ما يتوافق مع ما توصل إليه (Abiad et al،2025): (El-chaarani et al،2022) بخصوص عدد من خصائص مجلس الإدارة وأثرها الموجب والمعنوي في تعزيز الأداء المالي، أي أنّ وجود مجلس إدارة قوي بعدد أعضـــاء ملائم وخبرات خارجية وقيامهم برقابة مســـتمرة على أداء المصـــرف من خلال الاجتماعات الدورية بالإضـافة لكون أعضـاء المجلس يسـيطرون على نسـبة أكبر من ملكية المصـرف يعزّز الأداء الداخلي للمصـرف وكفاءته مما يخلق تكاملاً يؤثر إيجاباً في أداء المصـرف، وهذا يتوافق مع منطق أنّ صاحب الملكية سيقوم بما يتطلب لتعزيز ملكيته.

3- أثر عقوبات قيصر ومعيار IFRS9:

اتفقت كافة النماذج المقدّرة ضـمن هذه الدراسـة على أنّ لعقوبات قيصـر أثرًا سـالباً ومعنوياً في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصّة، الأمر الّذي يعكس رد فعل طبيعي ونتيجة منطقية لحالة من العزلة المالية والمصـرفية وتقييد قدرة المصـارف على أداء الأنشـطة. في المقابل، أظهر المعيار رقم /9/ أثرًا موجبًا ومعنوياً في الأداء المالي، مما يشـــير إلى حالة من الارتياح والثقة لدى مســـتخدمي البيانات المالية والمســتثمرين المشــاركين في الســوق عند إدراكهم التزام المصــارف المعنية بمتطلبات معايير المحاســـبة الدولية ومعايير التقارير المالية وبالأخص تلك المتعلقة بالأمور الجوهرية الّتي تمس هيكل المصرف المالي والائتماني.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- يوجد أثر سلبي وغير معنوي للكفاءة التشغيليّة مقاسةً بمتغير VRS في الأداء المالي مقاساً بمؤشر TOBIN Q، مما يشير إلى أنّ تحسين الكفاءة لم يكن ينعكس إيجابًا على القيمة السوقية، وجاءت هذه النتيجة متوافقة بين نموذجي التأثيرات العشوائية ونموذج GMM، وذلك عند اختبار أثر الكفاءة بشكل عام ضمن فترة الدراسة من 2015-2024 وذلك عند مستوى معنوية 5%.

2- يوجد أثر سلبي ومعنوي للكفاءة التشغيليّة في الأداء المالي عند اختبار ذلك الأثر في الفترة الّتي سبقت فرض عقوبات قيصر عند مستوى معنوية 5%.

3- بعد فرض العقوبات (اعتباراً من 2020) أصبح أثر الكفاءة التشغيليّة موجب ومعنوي في الأداء المالي عند مستوى معنوية 5%.

4- اتفقت جميع النماذج على أنّ لعقوبات قيصر أثر سلبي ومعنوي في الأداء المالي، حيث أنّ هذه العقوبات قد أدّت لتخفيض القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة وهذا يتوافق مع التحليل الأولي الّذي قام الباحث بإجرائه قبل الدراسة الإحصائية حيث تبيّن بأنّه خلال الأعوام 2020-2021 على التوالي لوحظ انخفاض في قيم مؤشر TOBIN Q.

5- يوجد أثر موجب ومعنوي لمؤشر مجلس الإدارة في الأداء المالي وذلك عند مستوى معنوية 5% ولكافة النماذج المبينة أعلاه.

6- يوجد أثر موجب ومعنوي لمعيار التقرير المالي الدولي رقم /9/ في الأداء المالي أي أنّ تطبيق هذا المعيار يعزّز القيمة السوقية للمصارف وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعتبر مؤشر على أنّ التزام المصرف بالمعايير الدولية للتقارير المالية والإفصاحات ذات الصلة يعزز ثقة المستثمرين بالمصرف المعني.

7- عند اختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة، تبيّن أنّه يوجد أثر موجب ومعنوي لمجلس الإدارة في أثر الكفاءة التشغيليّة بعد دخول عقوبات قيصر حيز التنفيذ وذلك عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي فإنّ

مجالس الإدارة القوية والحوكمة الجيدة تعدّ مصـــدر تعزيز للقيمة الســـوقية عند تعرّض المصـــارف لصدمات قوية كعقوبات قيصر.

التوصيات:

1- قيام المصـارف بتحري مسـببات عدم الكفاءة والتوجه لضـبط المصـاريف التشـغيليّة وإعادة تقييم وضـع الودائع لديها بغية رفع الكفاءة بهذا الخصـــوص، عن طريق اللجوء إلى عملية توظيف ملائمة بعد تحديد فوائض المدخلات (غير المستغلة).

2- إصـدار تقارير دورية من الجهات الإشـرافية المختصـة سـواءً مصـرف سـورية المركزي أو هيئة الأوراق والأســواق المالية تتضـــمن مؤشـــرات كفاءة تشـــغيلية وأداء نوعية يمكن الاعتماد عليها تجنباً لعملية احتساب من قبل الباحثين قد تتضمن أخطاءً أو أساليب قياس مختلفة قد تكون غير مقبولة منهجياً.

3- النظر في اعتماد مؤشــر مرجعي للحوكمة لدى المصــارف بحيث يتضــمن كافة الخصــائص الممكن قياسـها وذلك لاسـتخدامه كأسـاس لدراسـة أثره المباشـر أو المعدّل في الأمور ذات الصـلة بالقطاعات المعنية.

4- إقرار إطار على المسـتوى الوطني يتضـمن آليات معينة على مسـتوى المصـارف يتم مراجعتها دورياً بحيث تتضــمن منهج عمل في أوقات الأزمات يجنّب المصــارف صــدمة يصــعب التعامل معها عند تعرض القطاع المصرفي لها كالعقوبات وجائحة كورونا.

5- دراسة موضوع العقوبات ضمن إطار دولي بحيث تشمل تلك الدراسة دولاً أخرى كروسيا وإيران للوصول إلى نتائج مقارنة حول كيفية تكيّف القطاع المصـــرفي ضـــمن تلك الدول مع العقوبات المفروضـــة والعوامل المؤثرة في ذلك الأداء.

6- إعداد دراسـات لاحقة تتضـمن قياس الكفاءة التشـغيليّة بأسـاليب ومناهج مختلفة بغرض تحديد مواطن القوة والخلل لدى المصـارف التقليدية بشـكل يتعدى نطاق الدراسـة الحالية ومحاولة تعميم التجربة على المصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

المراجع:

باللغة العربية:

1- اسميو، منى حسن &غيث، الصادق حسين، (2020)، الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000 -2020، مجلة آفاق اقتصادية،6(12)، ص 266-ص 269.

2- الحميد، أيهم (2017)، " قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصّة في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA "، رسالة ماجستير، جامعة حماة.

3- الخزرجي، ثريا & بتال، أحمد (2012)، الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 81*(66)، ص189- ص207.

4- الداوي، الشيخ (2009-2010)، "*تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء*"، مجلة الباحث، العدد 07، ص217 - ص227.

5- السويفي، حيدر& محمد، عبد الحسين& فارس، علي (2020) " الأداء المالي وأثره في القيمة السوقية للمصرف (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية)"، مجلة الإدارة والاقتصاد،34(9)، ص158-ص184.

6- العربي، قلاع الدم (2021)، " قياس الكفاءة النسبية للبنوك العمومية باستخدام النماذج متعددة المعايير- دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية "، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية.

7- العمار، رضوان& خليل، فادي & كاملة، رزان (2023)، قياس الكفاءة الفنية في البنوك التجارية التقليدية الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام DEA ,FDEA، *مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 44(3)، ص203 - ص227.

8- المرعي، رامي & أبو دست، قاسم (2021)، " العقوبات الاقتصادية وتداعياتها على سورية"، مجلة جامعة البعث، 43(17)، ص93-ص110.

9- بعزيز، سهيلة (2017-2018)، " استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-.

10- بورحلي، علي& بن زاي، ياسين، (2023)، قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام نموذج تحليل مغلف البياناتDEA دراسة تطبيقية لعينة من البنوك تجارية جزائرية، مجلة *البحوث القانونية والاقتصادية*، 6(1) ص436 – ص455.

11- دقاق، أحلام (2017)، " تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصّة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA " رسالة ماجستير، جامعة حماة.

12- دقا، شيرين& محمد، زرقون (2015)، " دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة – دراسة حالة بورصة الجزائر للترة (2000-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (1)، ص239-ص 251.

13- عمان، أحمد (2019)، دور الكفاءة التشغيليّة في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية – دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)، *مجلة آفاق للبحوث والدراسات*، 2(1)، ص 179 – ص195 .https://asjp.cerist.dz/en/article/124880،

14- عمراوي، زينب (2012-2013)، " قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات -DEA- " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.

باللغة الأجنبية:

1- Abiad, Z., Abraham, R., El-Chaarani, H., & Binsaddig, R. O. (2025). The Impact of Board of Directors' Characteristics on the Financial Performance of the Banking Sector in Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: The Moderating Role of Bank Size. Journal of Risk and Financial Management, 18(1), 40. https://doi.org/10.3390/jrfm18010040.

2- Aranda, E., & Wardani, L. (2024). The Effect of Operational Efficiency on the Financial Performance of Islamic Banks Listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2019–2023 Period: Data Envelopment Analysis (DEA) Approach. Journal of Economics, Finance and Management Studies, 7(12), 7273–7288.
3- Dsouza, Suzan, Mustafa Raza Rabbani, Iqbal Thonse Hawaldar, and Ajay Kumar Jain. 2022. Impact of Bank Efficiency on the Profitability of the Banks in India: An Empirical Analysis Using Panel Data Approach. International Journal of Financial Studies 10: 93. https://doi.org/10.3390/ijfs10040093.
4- El-Chaarani, Hani, Rebecca Abraham, and Yahya Skaf. 2022. The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19. Journal of Risk and Financial Management 15: 82. https://doi.org/10.3390/jrfm15020082.
5- Ersoy, E.; Swiecka, B.; Grima, S.; Özen, E.; Romanova, I. The Impact of ESG Scores on Bank Market Value? Evidence from the U.S. Banking Industry. Sustainability 2022, 14, 9527. https://doi.org/10.3390/su14159527.
6- Gulati R, Kattumuri R, Kumar S, A non-parametric index of corporate governance in the banking industry: An application to Indian data, Socio-Economic Planning Sciences (2019), doi: https://doi.org/10.1016/j.seps.2019.03.008.
7- Ismeel, I. H., & AlAshari, O. M. N. (2024). Evaluating and improving relative efficiency the banking sector in Iraq using data envelopment analysis of the output-oriented VRS model with application. Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS).
8- Laham, Tarek & Sherbaji, Farah & Mouselli, Sulaiman. (2023). Pain or Gain? The Impact of Sanctions on the Sustainability of Banks' Services. 87-99. 10.33168/SISD.2023.0108.
9- Madouni, Ali & Derradji, Hichem. (2020). The Caesar Law for The Protection of Civilians in Syria: Objectives and Ramifications. PRIZREN SOCIAL SCIENCE JOURNAL. 4. 61-68. 10.32936/pssj.v4i3.194.

10-Mateev, M., Sahyouni, A. & Al Masaeid, T. Bank performance before and during the COVID-19 crisis: Does efficiency play a role?. Rev Manag Sci 18, 29–82 (2024). https://doi.org/10.1007/s11846-022-00611-y.

11- Mateev M, Sahyouni A, Moudud-Ul-Huq S, Nair K (2025), "Bank performance and financial stability during the COVID-19 pandemic: lessons from the MENA region". EuroMed Journal of Business, Vol. 20 No. 3 pp. 756–799, doi: https://doi.org/10.1108/EMJB-07-2023-0182.

12- Mehzabin S, Shahriar A, Hoque MN, Wanke P, Azad MAK (2023), "The effect of capital structure, operating efficiency and non-interest income on bank profitability: new evidence from Asia". Asian Journal of Economics and Banking, Vol. 7 No. 1 pp. 25–44, doi: https://doi.org/10.1108/AJEB-03-2022-0036.

13- Milenkovi´c, N.; Radovanov, B.; Kalaš, B.; Horvat, A.M. External Two Stage DEA Analysis of Bank Efficiency in West Balkan Countries. Sustainability 2022, 14, 978. https://doi.org/10.3390/su14020978.

14-Mirzaei, A., Saad, M., & Emrouznejad, A. (2024). Bank stock performance during the COVID-19 crisis: does efficiency explain why Islamic banks fared relatively better? Annals of Operations Research, 334, 317–355.

15- Misra, B. S., & Sahoo, B. K. (2026). What drives the profitability of Indian banks: Level or growth efficiency? *International Review of Economics and Finance*, *106*, 104978. https://doi.org/10.1016/j.iref.2026.104978.

16- Mohamed Sayed Abou Elseoud, Mohamed Yassin & Mahmood Asad Moh'd Ali (2020) Using a panel data approach to determining the key factors of Islamic banks' profitability in Bahrain, Cogent Business & Management, 7:1, 1831754, DOI: 10.1080/23311975.2020.1831754.

17− Mona Khalil Mohamed Ahmed Nawary, Dr. Hussien Seoudy and Dr. Mona Kadry, "Determinants of Shareholders' Value Creation in the Listed Egyptian Commercial Banks (2012-2021)." *Journal of Finance and Economics*, vol. 11, no. 2 (2023): 92-112. doi: 10.12691/jfe-11-2-4.

18- Mouna, Y. (2025). Technical efficiency and benchmarking analysis of Saudi Islamic banks (2020–2024) / تحليل الكفاءة الفنية والمقارنة المرجعية للبنوك الإسلامية السعودية (2020-2024). *Journal of Economic Integration*, *13*(3), 83-98.

19- Neves, M. E. D., Gouveia, M. D. C., & Pimenta, C. A. N. (2020). European bank's performance and efficiency. *Journal of Risk and Financial Management*, *13*(4), 67. https://doi.org/10.3390/jrfm13040067.

20- Othman, F. M., Mohd-Zamil, N. A., Rasid, S. Z. A., Vakilbashi, A., & Mokhber, M. (2016). Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector. International Journal of Economics and Financial Issues, 6 (3), 911-916.

21- Sills, Charles A., and Al-Kassimi, Khaled. (2020), Sanctioning Arabia through the Caesar Act: Economic Violence & Imperial Anxieties in the "Middle East". Journal of Social and Political Sciences, Vol.3, No.3, 789-799.

22- Sherman, H. D., & Zhu, J. (2006). Service productivity management: Improving service performance using data envelopment analysis (DEA). Springer. https://doi.org/10.1007/0-387-33231-6.

23-Wahyuni, P. D., & Umam, D. C. (2023). The effect of credit risk, capital adequacy and operational efficiency on banking financial performance with a profitability approach. *International Journal of Economics, Business and Management Research*, *7*(6), 12-28. https://doi.org/10.51505/IJEBMR.2023.7602.

24- Wang, Y., Chen, L., & Cui, M. (2024). What explains the operational efficiency of listed commercial banks in China? Evidence from a three-stage DEA-Tobit modeling analysis. *Heliyon*, *10*(13), e33716. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e33716.

المواقع الالكترونية: موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية https://scfms.sy .

الملاحق:

الملحق رقم /1/ نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: TOBINQ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VRS	-0.1219	0.0707	-1.7238	0.1188
SIZE	0.0151	0.0347	0.4359	0.6732
IFRS9	0.1516	0.0628	2.4136	0.0390
CAESAR	-0.2471	0.0419	-5.8925	0.0002
BOARD	0.0810	0.0316	2.5607	0.0307
C	0.8348	0.3590	2.3252	0.0451
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.0892	0.3830
Idiosyncratic random			0.1133	0.6170
Weighted Statistics				
R-squared	0.4498	Mean dependent var		0.3372
Adjusted R-squared	0.4205	S.D. dependent var		0.1481
S.E. of regression	0.1127	Sum squared resid		1.1942
F-statistic	15.3668	Durbin-Watson stat		1.7720
Prob(F-statistic)	0.0000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.3276	Mean dependent var		0.9052
Sum squared resid	1.8139	Durbin-Watson stat		1.1666

الملحق رقم /2/ نموذج التفاعل الثنائي بين الكفاءة التشغيليّة وعقوبات قيصر

Dependent Variable: TOBINQ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.5772	0.3205	4.9212	0.0008
VRS	-0.2206	0.0380	-5.8126	0.0003
CAESAR	-0.4185	0.0302	-13.8457	0.0000
VRS_CAES	0.3122	0.0669	4.6661	0.0012
IFRS9	0.1664	0.0647	2.5704	0.0302
BOARD	0.0756	0.0298	2.5342	0.0320
SIZE	-0.0469	0.0312	-1.5002	0.1678
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.0991	0.4566
Idiosyncratic random			0.1081	0.5434
Weighted Statistics				
R-squared	0.5047	Mean dependent var		0.2952
Adjusted R-squared	0.4727	S.D. dependent var		0.1474
S.E. of regression	0.1070	Sum squared resid		1.0651
F-statistic	15.7934	Durbin-Watson stat		1.8883
Prob(F-statistic)	0.0000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.3533	Mean dependent var		0.9052
Sum squared resid	1.7445	Durbin-Watson stat		1.1529

الملحق رقم /3/ نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية من 2015-2019 (قبل تطبيق عقوبات قيصر)

Dependent Variable: TOBINQ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VRS	-0.2457	0.0449	-5.4671	0.0054
IFRS9	0.1530	0.0658	2.3256	0.0806
SIZE	0.0010	0.0362	0.0280	0.9790
BOARD	-0.0930	0.0788	-1.1809	0.3031
C	1.0904	0.3481	3.1327	0.0351
Effects Specification				
		S.D.		S.D.
Cross-section random		0.0481		0.1257
Idiosyncratic random		0.1268		0.8743
Weighted Statistics				
R-squared	0.3499	Mean dependent var		0.7507
Adjusted R-squared	0.2921	S.D. dependent var		0.1507
S.E. of regression	0.1268	Sum squared resid		0.7236
F-statistic	6.0547	Durbin-Watson stat		2.3650
Prob(F-statistic)	0.0005			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.3610	Mean dependent var		0.9841
Sum squared resid	0.8100	Durbin-Watson stat		2.1127

الملحق رقم /4/ نتائج اختبار طريقة العزوم المرجّحة GMM

Dependent Variable: TOBINQ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOBINQ(-1)	-0.0637	0.1757	-0.3624	0.7254
VRS	-0.1011	0.1304	-0.7755	0.4579
CAESAR	-0.2322	0.0615	-3.7742	0.0044
IFRS9	0.1493	0.0297	5.0262	0.0007
SIZE	-0.0100	0.0661	-0.1515	0.8829
BOARD	0.1184	0.0450	2.6291	0.0274
Effects Specification				
Cross-section fixed (first differences)				
Mean dependent var	-0.0021	S.D. dependent var		0.1678
S.E. of regression	0.1512	Sum squared resid		1.6923
J-statistic	59.9045	Instrument rank		60
Prob(J-statistic)	0.2702			

الملحق رقم /5/ نتائج اختبار الدور المعدّل لمجلس الإدارة

Dependent Variable: TOBINQ				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VRS	-0.1922	0.0211	-9.0896	0.0000
CAESAR	-0.4107	0.0233	-17.5994	0.0000
VRS_CAESAR	0.3100	0.0552	5.6112	0.0003
VRS_BOARD	-0.3029	0.1540	-1.9669	0.0807
BOARD_CAESAR	-0.3297	0.0882	-3.7383	0.0046
VRS_BOARD_CAESAR	0.5731	0.1588	3.6080	0.0057
IFRS9	0.1660	0.0625	2.6564	0.0262
BOARD	0.2214	0.0605	3.6585	0.0052
SIZE	-0.0609	0.0371	-1.6430	0.1348
C	1.7161	0.3769	4.5527	0.0014
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.1168	0.5551
Idiosyncratic random			0.1046	0.4449
Weighted Statistics				
R-squared	0.5565	Mean dependent var		0.2466
Adjusted R-squared	0.5122	S.D. dependent var		0.1467
S.E. of regression	0.1025	Sum squared resid		0.9449
F-statistic	12.5499	Durbin-Watson stat		2.1159
Prob(F-statistic)	0.0000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.3885	Mean dependent var		0.9052
Sum squared resid	1.6495	Durbin-Watson stat		1.2120